



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

80% من الناتج السوري «مخفي ضريبياً»

[12]



الافتتاحية

اللجنة الدستورية...

بعد ديمستورا وبعد إدلب

مثل قرار تشكيل اللجنة الدستورية المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي، ثغرة في جدار الحل السياسي، اضطر الغرب للاعتراف بها، والتعامل معها، مكرساً جهوده لإفراغها من مضمونها لإعادة إغلاق تلك الثغرة، وعودة إلى نقطة الصفر، سعياً وراء تهديد الحرب إلى ما لا نهاية. وعمد الغرب في ذلك إلى العمل على سيناريوهين؛ الأول: هو إفشال تشكيل اللجنة تحت مختلف الذرائع، للوصول إلى حالة يقول فيها موظفو الغرب لدى الأمم المتحدة، وفي طليعتهم دي مستورا، إن سوتشي ونتائجها لم تصل إلى شيء، لذا علينا إغلاق مساري أسطانا وسوتشي والعودة إلى جولات جنيف بتركيبتها وشكلها نفسه، الذي لن يفعل سوى تقديم وهم بأن عملاً ما يجري باتجاه الحل السياسي، ولكن دون أية نتائج إيجابية على الإطلاق. أما السيناريو الثاني: فهو تحريف، وتشويه تشكيل اللجنة، بحيث تكون نسخة ثانية عن تركيبة جنيف تؤدي الوظيفة نفسها؛ أي: إدامة الحرب...

وبكلام آخر، فإن كلا السيناريوهين، تعطيل ومنع تشكيل اللجنة، أو تشكيلها مشوهة ومينة سرريباً، يهدفان إلى إنهاء مسارات الحل الفعلية، وخلق أخرى وهمية مسودة الأفق، أو إعادة نفخ الروح في مسارات عديمة الجدوى. بمقابل ذلك، فإن العمل على تعميق الثغرة التي أحدثها سوتشي، وتحويلها إلى باب واسع للحل السياسي في سورية، لن يكون إلا عبر تشكيل اللجنة بآراء السوريين بعيداً عن عقلية الوصاية والانتداب والاستعمار، التي تهيمن على رؤوس المجموعة المصغرة، وعلى رأس دي مستورا الذي يعمل لصالح هذه المجموعة، مُصرّاً على إقحام نفسه في عملية تشكيل اللجنة، ومستنداً إلى الكذبة القائلة بأن الثلث الثالث هو «ثلث دي مستورا»! خلافاً للقرار 2254 وليان سوتشي.

ولذلك كله فقد بات واضحاً، أن تشكيل اللجنة لن يتم في عهد دي مستورا، ولن يتم أيضاً قبل حل أزمة إدلب عبر إنهاء جبهة النصرة، لأن بقاءها بالنسبة للأمريكيين بات مسألة حيوية جداً للحفاظ على بقية أمل متلاشٍ باستخدامها لإحداث شقاق بين تركيا وروسيا.

بمقابل ذلك، فإن حل مشكلة إدلب، والذي سيتم خلال الفترة القريبة القادمة، سيشكل خطوة مهمة باتجاه استعادة السوريين لسيادتهم على كل أراضيهم، سيادة لها مركز واحد وتتمتع فيه الأطراف بصلاحيات إضافية تكفل توزيعاً عادلاً للتنمية، ورقابة حقيقية ولصيقة للشعب على مؤسسات الدولة.

إن منطق الحل، ونجاح اللجنة الدستورية في عملها، يقتضي ضربة عميقة لوزن الغرب ولقدراته على التصعيد، عبر إنهاء النصرة، كما يتطلب أيضاً ضربة مهمة لوزن الغرب في العملية السياسية، عبر تكيف الأمم المتحدة مع الأوزان الدولية الجديدة؛ فإما أن تتكيف، أو أن تخرج كوسيط في تطبيق القرار 2254... لذلك كله، فإن لجنة نوعية ناجحة، ستتشكل بعد إدلب، وبعد ديمستورا، وليس قبل ذلك!

شؤون اقتصادية



الامتيازات لا توقف
سيل اللّعباء على الأرباح

13

ملف «سورية 2018»



الدستور السوري: الضمانات
وحدها الكفيلة بالتطبيق..

06

ملف «سورية 2018»



كل المؤتمرات أدوات..
والغاية 2254

05

شؤون عمالية



العمال السوريون
في تركيا

03

قوانين خالدة!

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الموازنة للأغنياء.. الفقراء يفتح الله

كما هو معتاد كل عام تقوم الحكومة بإعداد الموازنة العامة التي تحدد فيها الموارد المتوقع ورودها من ضرائب وخلافه إلى خزينة الدولة، وكذلك الإنفاق الجاري والاستثماري خلال العام، وأبواب أخرى لسنا بصدد تناولها حيث تناولتها جريدة «قاسيون» في أعدادها، وما يهمنا هو: كيف تعاطت الموازنة من حيث نسب الضرائب المفروضة على أصحاب الأجور قياساً بالنسب المفروضة من الضرائب على أصحاب رؤوس الأموال، وما علاقة ذلك بالمستوى المعيشي لأصحاب الأجور؟ الموازنة المطروحة والموازنات السابقة تعكس إلى حد بعيد موقف الحكومة واتجاهاتها العامة من توزيع الدخل الوطني، و«الثروة»، عبر أحد بنودها، وهو حجم الضرائب المفروضة على أصحاب الأجور مقابل نصيبهم من الدخل الوطني الذي تقول معادلته بأحسن حالاتها 20% لأصحاب الأجور و80% لأصحاب الأرباح.

وهذا المقياس يعبر بشكل حقيقي عن مكان الموارد الحقيقية ومطروح التهرب الضريبي التي لا تدخل إلى خزينة الدولة لاستثمارها في مشاريع استثمارية في الاقتصاد الحقيقي الصناعي والزراعي، ولرفع نسب الدعم لأصحاب الأجور كتعويض عن خسارتهم لجزء مهم من أجورهم من خلال زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، مما يخفض من دخولهم ومن قيمة أجورهم الحقيقية التي تتأكل بفعل التضخم والأسعار المحلقة دائماً، التي تدعي الحكومة بأن في نيتها ضبطها، ولكن متى؟ لا ندري! والحكومة أيضاً لا تدري طالما أنها تعلن عن مزيد من الخطوات التي تعزز السياسات المحابية لأصحاب الراسمال سواء عبر الموازنة أو عبر إجراءات أخرى تؤدي بالمحصلة لاستمرار التدهور بالوضع المعيشي لأصحاب الدخل الصغيرة والعاملين بأجر. إن الطبقة العاملة السورية ستبدأ الأشكال المناسبة من أجل الدفاع عن مصالحها وحقوقها التي تتآكل يوماً بعد يوم، ومن تلك الحقوق: أن تعفى أجورها من ضريبة الدخل وأن يفتح سقف الأجور للعمال الذين وصلت أجورهم لسقف الأجور الموضوع، مقابل ما تقوم به الحكومة من إعفاءات للراسمالين ومن تغاض عن الملايين المنهوبة والمهربة إلى الخارج تحت حجة القروض التي أعطيت لهم بضمانات أقل ما يقال عنها: إنها لا تضمن حق الشعب في تلك الأموال.



صدر قانون التنظيم النقابي عام 1968 بناء على أحكام القيادة القطرية المؤقتة آنذاك لحزب البعث رقم 2 تاريخ 25/2/1966 ورغم مرور خمسين عاماً على صدور هذا القانون إلا أنه لم تجر عليه التعديلات الضرورية منذ صدوره، وما زال هذا القانون ساري المفعول حتى تاريخه، رغم كل ما مرت به الطبقة العاملة والبلاد خلال هذه العقود من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وخاصة التحولات التي جرت مطلع الألفية.

■ ادبي خال

ولا ننسى تغيير الدستور الذي جرى عام 2012 والذي كان من المفترض تعديل القوانين كافة لتتناسب مع أحكامه وخاصة تلك المخالفة للمادة الثامنة الجديدة «ومنها قانون التنظيم النقابي» التي تنص على التعددية السياسية وممارسة السلطة ديمقراطياً عبر الاقتراع.

القوانين التي تعدل تهم فقط قوى المال

مع الإشارة إلى أن الحكومات السورية المتعاقبة والتي كانت ومازالت تقف إلى جانب أصحاب العمل، تسعى كل فترة لتهيئة البيئة التشريعية والقانونية لقوى رأسمال لتزيد من أرباحهم وتقوم بتعديل القوانين الاقتصادية والاستثمارية بما يتناسب ومصالح تلك القوى، حتى في أشد ظروف الأزمة وطأة صدرت قوانين لمصلحة قوى رأسمال كقانون التشاكية عام 2015 وقانون رقم 10 لعام 2018، عدا عن قوانين العمل التي جرى تعديلها بما يتناسب ومصالح قوى رأسمال، دون الالتفات إلى مصالح العمال مع أنهم هم المعنيون أولاً وأخيراً بهذه القوانين لأنها تمس أصغر التفاصيل في حياتهم اليومية، ومع ذلك لم تر هذه الحكومات أية ضرورة لتعديل قانون

التنظيم النقابي الذي أكل الدهر عليه وشرب، مثله مثل أي قانون آخر بهم باقي فئات الشعب كقانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية... إلخ هذه القوانين المعمول بها منذ خمسينيات القرن الماضي.

لا نريد قانون يرجعنا إلى الوراء
رغم الوعود الكثيرة التي نسمعها عن تعديل قانون التنظيم النقابي إلا أن السياسات الحكومية لا يمكن أن تصدر قانوناً يفيد الطبقة العاملة أو ينصفها، بل ربما ستصدر لنا قانوناً يجعلنا نترحم على القانون الحالي فهذه هي تجربة الطبقة العاملة مع هذه الحكومات والقوانين التي تصدرها.

ولكن الطبقة العاملة لن تقبل بأي قانون، وخاصة إذا كان يخالف الدستور الجديد الصادر عام 2012 فلا بد من أن تنعكس الحقوق الدستورية التي أقرها الدستور في أي قانون جديد للتنظيم النقابي، وأهم هذه الحقوق، هي الحرية السياسية وممارسة السلطة ديمقراطياً عبر الاقتراع، لا أن تترك تحديد طريقة الانتخاب للمجلس العام «حسب المادة 12 من قانون التنظيم النقابي» الذي مازال سارياً حتى الآن على طريقة الانتخاب وفق القائمة المغلقة بناءً على أحكام المادة الثامنة من الدستور السابق، وبشكل يجعل

الانتخابات تفتقد للشرعية، لأنها تعد مخالفة لأحكام الدستور المعمول به، وهذه الطريقة في الانتخاب هي التي جعلت النقابات أسيرة لبعض الأحزاب طوال سنين، وأدت إلى تراجع دورها النضالي الذي كانت تتمتع فيه في خمسينيات القرن الماضي، فقد أصبحت أهدافها هي تحقيق أهداف هذا الحزب «حسب ما ورد في المادة 17 من قانون التنظيم النقابي» حتى وصلت الطبقة العاملة إلى ما هي عليه اليوم من وضع مزب وبائس.

نريد الحرية نفسها لا زيادة ولا نقصان

إذا كانت الحكومة عادلة فعليها إعطاء الحرية الكاملة للعمال في إيصال ممثليهم الحقيقيين إلى النقابات عبر انتخابات حقيقية تجري وفق مبادئ الدستور الجديد، للنضال والدفاع عن مصالحها في وجه قوى الرأسمال التي أعطتها الحرية الكاملة لنهب البلاد والعباد، لتكون المعركة بين الطرفين عادلة على الأقل، لا أن تكبل الطبقة العاملة بقوانين خشبية قديمة وتترك لأصحاب العمل الحرية بتوجيه سهامهم نحو العمال، خاصة مع توجه الحكومة في الانسحاب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية على مقولة: لا بدك ترحم ولا تخلي رحمة الله تنزل!

رغم الوعود
الكثيرة التي
نسمعها عن
تعديل قانون
التنظيم النقابي
إلا أن السياسات
الحكومية لا
يمكن أن تصدر
قانوناً يفيد
الطبقة العاملة

العمال السوريون في تركيا

نشر الموقع الإلكتروني لاتحاد نقابات العمال الثورية في تركيا «DISK» مقالاً حول أوضاع العمال السوريين في تركيا، وتنشر قاسيون أهم ما جاء فيه:

■ قاسيون

يعيش في تركيا 1,6 مليون سوري ممن هم في سن العمل، ولكن فقط 20 ألفاً يحملون تصاريح عمل، وبسبب ذلك يعمل عشرات الآلاف من السوريين بدون وثائق وبدون حقوق أساسية في قطاع العمل غير المنظم، في كل المجالات ولا سيما البناء والنسيج والزراعة.

يعمل العمال السوريون ساعات أكثر من العامل التركي، ويحصلون على أجور أقل. كما تتأخر أجورهم وأحياناً لا يحصلون عليها على الإطلاق. ولا يتمتعون بأية منافع ولا أمن وظيفي، بينما يتعرض الأطفال والنساء في كثير من الأحيان للمضايقة والتمييز أثناء محاولتهم كسب لقمة العيش.

يعمل هؤلاء في وظائف يرفض السكان المحليون العمل فيها، ويقوم العمال السوريون بأسوأ ما يمكن القيام به من أجل الحصول على أقل الأجور. ووفقاً لإحدى الدراسات حول تأثير اللاجئين السوريين في سوق العمل التركي، فإن المدن ذات معدل البطالة العالية تدفع للسوريين أجوراً أقل من الحد الأدنى للأجور. هناك من يروج أن السوريين هم من سرقوا وظائفنا، ولكن يجب تجنب القفز إلى الاستنتاجات الخاطئة: ففي نهاية المطاف، ليس اللاجئين هم الذين يسرقون وظائفنا، بل هم أرباب العمل.

لا يحصل العمال السوريون على مكاسب، مثل: المكافأة وبدل السفر والطعام والعطلات. ويفرض عليهم العمل الإضافي مجاناً، إذ يعمل السوريون بمعدل 12,4 ساعة في اليوم.

ففي مجال الزراعة، غالباً ما يدفع اللاجئين عمولة تصل إلى 25 في المائة للوسطاء من أجل المأوى والاحتياجات الأخرى. ويوجد في تركيا نظام مقاولات للسوق السوداء في الحقول ومواقع العمل في جميع أنحاء البلاد، حيث يعمل العمال السوريون، بينما يحصلون على جزء بسيط من أجورهم. والوضع ليس مختلفاً في مصانع

النسيج والأعمال التجارية الليلية ومنافذ البيع بالتجزئة، وهناك صحفيون وكتاب ينظفون دورات المياه وأصبح الصيادلة والمحامون عمال مطاعم وبناء.

لا يستفيد السوريون من خدمات الصحة والسلامة في أماكن عملهم، ولا يعملون في الأماكن التي توجد فيها عمليات تفتيش. وحسب جمعيات الدفاع عن العمال المهاجرين، فقد قتل 63 عاملاً سورياً خلال العمل سنة 2016، بينما جرح 49 عاملاً سنة 2017، كما جرح المئات ولم يحصلوا على تعويضات. يعمل عمال الأحيادية والبناء السوريون بدون أية حقوق



وهو ما يعني أن معدل البطالة أعلى من المتوسط. وهناك حوالي 500,000 طفل من العائلات السورية ولدوا في تركيا ويعيشون الآن في البلاد. وبذلك يصبحون جزءاً من الطبقة العاملة في تركيا.

إن العودة إلى سورية هي الحل الأساس لمشكلة العمال السوريين في تركيا، ولكن لا يوجد في المدى المنظور أفق لعودة العمال السوريين إلى بلادهم، لذلك يجب وقف العمل غير المنظم ومنع الحرمان من الحقوق ووقف العنف والمضايقات ضد النساء والعمال الأطفال، ويجب أن تلعب النقابات دور الدفاع عن العمال السوريين.

اجتماعية، ولا يسمح لهم الانتساب للنقابات التركية رغم سعي النقابات إلى جذبهم. وفي نهاية المطاف، يجب على جميع العمال رفع أصواتهم لدعم الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي.

يواجه 1,3 مليون عامل سوري في تركيا الأمراض والفقر والاستغلال الجنسي لأنهم تركوا بدون تعليم جيد، وهم موجودون في قطاعات النسيج والبناء والعمل الزراعي الموسمي، ومثل الأطفال، تواجه النساء السوريات أيضاً المضايقة والاستغلال والفقر. وتصادف العاملات السوريات المحترفات صعوبة في الحصول على وظيفة،

الطبقة العاملة



الهند - تظاهرة المزارعين

نظم عشرات الآلاف من المزارعين مسيرة احتجاجية في العاصمة الهندية يوم 30 تشرين الثاني، مطالبين الحكومة باتخاذ إجراءات للتخفيف عنهم، وتشمل أسعار أفضل للمحاصيل، والإعفاء من القروض الزراعية. ورفع المزارعون الذين توافدوا من الولايات إلى العاصمة نيودلهي على مدار اليومين الماضيين، أعلاماً صفراء وحمراء ورددوا شعارات مختلفة، وهم يتجهون نحو البرلمان. لكن الشرطة الهندية أوقفت المسيرة قبل وصولها إلى البرلمان حيث خاطب قادة المظاهرة الحشود التي تجاوزت 50 ألف شخص، أملاً في توصيل رسالة لحكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي الذي يسعى إلى إعادة انتخابه العام المقبل. وقال يوجيندرا ياداف، أحد منظمين الاحتجاجات: «إنها أكثر حكومة مناهضة للمزارعين خلال سنوات. لقد خذلتهم حكومة مودي من جميع النواحي، سواء كان وضع حد أدنى مضمون لأسعار المحاصيل أو تحسين دخول المزارعين».



النمسا - عمال سكك الحديد

نظم عمال سكك الحديد في النمسا إضراباً لمدة ساعتين يوم 26 تشرين الثاني، مما أدى إلى توقف حركة القطارات متضمنة القطار الدولي الذي يقطع أوروبا، وترتب على ذلك تعطيل سفر مئات الآلاف. وقام اتحاد عمال سكك حديد النمسا بالإضراب لمدة ساعتين كخطوة تحذيرية مطالبين برفع العلاوات السنوية. وطلبت الشركة الوطنية النمساوية للسكك الحديدية من الاتحاد بإعلامها عن أماكن الإضراب، وإلا ستضطر لإغلاق حركة القطارات بالكامل بما فيها القطار الأوروبي. ولم يعلم الاتحاد الشركة بأماكن الإضراب، وهو ما جعلها توقف حركة القطارات بالكامل حفاظاً على سلامة الركاب. وقال اتحاد عمال السكك الحديدية إن السلطات لم تستجب لمطالبهم، بينما لم يحدد البيان الخطوة التالية للاتحاد.



اليونان - اوقفوا التقشف

نظم عمال اليونان، يوم 28 تشرين، إضراباً عن العمل لمدة 24 ساعة للاعتراض على سياسات التقشف، أن الاتحادات العمالية كانت قد دعت إلى المشاركة في هذا الإضراب، ونظمت مسيرات احتجاجية في مختلف أرجاء العاصمة أثينا وتوجهت نحو البرلمان، الأمر الذي تسبب في تعليق عمل القطارات والعبارات وغالبية وسائل المواصلات العامة في العاصمة. وكان الصحفيون قد قاموا يوم 27 تشرين الثاني، بإضراب لمدة يوم واحد حتى يتسنى لهم القيام بالتغطية الإعلامية لهذا الإضراب، فيما تطلب الاتحادات العمالية في اليونان بالتخلي عن أجزاء رئيسية من خطة التقشف التابعة للماضين الدوليين، وتشمل المطالب زيادة المعاشات واقتطاعات بالضرائب وإعادة الحد الأدنى للرواتب إلى ما كان عليه قبل القروض.



الأردن - انتحار عاملة

اعتصم مئات العاملين من إحدى الجنسيات الآسيوية أمام مصنع شركة أزياء في مدينة الحسن الصناعية في الرمثا، يوم 39 تشرين الثاني، للمطالبة بكشف تفاصيل شبهة انتحار عاملة من نفس الجنسية داخل السكن. وأشاروا إلى أن حالات الوفاة متكررة في السكن كان آخرها قبل شهرين عند وفاة إحدى العاملات في ظروف غامضة، مطالبين بإزالة الغموض في وفاة العاملة. كما طالبوا بالإفراج عن 5 عاملات سجينات في أحد مركز الإصلاح والتأهيل، على خلفية اتهامهن بارتكاب سرقات داخل السكن، إضافة إلى مطالبهم بتحسين أوضاع السكن. ووفق مصدر أمني فإن الأجهزة الأمنية تواجهت أمام الشركة دون حدوث أي احتكاك أو أعمال شغب، مؤكداً أن مطلبهم الوحيد تمثل في أن يشاهدوا جثة العاملة قبل نقلها إلى بلادها. وأشار المصدر إلى أنه تم إحضار الجثة إلى مكان الاعتصام، وبعدها أنهى العمال اعتصامهم.

الموقف من السياسات أولاً!



من أول السطر

■ نبيل عكام

خصوم العمال

يتساءل العمال في أحاديثهم اليومية سواء في مكان العمل، أو في أحيائهم، وخاصة عندما يستلمون ما تسمى رواتب أو أجور، والأكثر من ذلك عندما يذهبون إلى الأسواق التي في مناطق سكنهم: ترى من هم خصومنا؟ ومن هو ذلك الخصم الذي يبذل كل ما في وسعه كي ينكد علينا عيشتنا «وعم يخلينا نركض ما نلحق؟» فعمال قطاع الدولة بعضهم يشير إلى الحكومة بأنها هي الخصم الأساس لنا ويقول: هي تعمل دائماً على رفع الأسعار للمواد الأساسية والضرورية في حياة كل شيء، وبالتالي تقدم كل المبررات للآخرين كي يقومون برفع الأسعار ودون محاسب أو رقيب، بينما أجورنا ورواتبنا تضعها في ثلاثة كلية القدرة على التجميد، والبعض الآخر من العمال يرمي باللائمة على التنظيم النقابي لأنه يقف دائماً مع الحكومة وكأنه ليس من العمال، ويعتبر نفسه والحكومة شركاء، حيث أكبر ورقة ضغط لديه من أجل حقوقهم ومطالبهم لا تتعدى المذكرة تلوى المذكرة، أو مطالبة الحكومة من خلال بعض المؤتمرات النقابية، أو الاجتماعات مع الحكومة أو ممثليها من مدراء عامين أو غيرهم. ويشدد النقاش والحوار بينهم، فهذا يقول: إن من وراء ما وصلنا إليه حالنا اليوم هذه الحكومات وسياساتها التي لا تخدم إلا التاهبين والفاستين، ومهما بذلوا من جهد ولبسوا من الأقنعة والوجوه المختلفة، فهذا لا يغير من جوهر الواقع شيئاً، ونحن نعرفها كذلك، وسكوتنا لا يعني ضعفنا. وذلك يقول: يا أخي كل الحق على النقابات لأنها لحد الآن لم تتخذ موقفاً واضحاً وصريحاً من سياسات الحكومات السابقة، والتي مازالت متبعة إلى اليوم، أما هذه المذكرات والكتب للمطالبة ببعض القشور فهي لا تغني ولا تسمن من جوع. أما عمال القطاع الخاص فيقول البعض منهم: إن أرباب وأصحاب العمل هم شرّ البلية، فهم لا يدفعون لنا الأجر المجزي والمناسب للحياة، وهم ظالمون لنا، ودائماً يهددوننا بالطرد والفصل ليرموننا من لقمة عيشنا وعيش أولادنا. ويقول آخر: مو بس هيك ياخي، القوانين والحكومة كلها إلى صفهم، وكمان يرموننا من التسجيل لدى التأمينات الاجتماعية، وإذا تكمروا علينا وسجلوا حدا ببسجلوه براتب هزيل ما بيحقلنا شي، وما في حدا يدافع عنا. مرة اختلفنا نحن وصاحب العمل من أجل بعض حقوقنا ومطالبنا من أمن صناعي وأجور غيرها من الحقوق المفقودة، قام راح استنجد بالنقابة وأجت النقابة تفك الخلاف بتبويس الشوارب واللحى، يعني نحن مو مخلصين لا من أرباب العمل ولا من الحكومة والنقابات يقول ذلك عامل سمع أطراف الحوار خلال تجمعهم أمام بسطة البندورة، بس رغم هيك بيني وبينكم ما لنا إلا النقابات بس بدنا نشد حيلها معنا.

■ إلياس زيتون

نحاول في هذه المادة متابعة النقاش في موضوعة عمال القطاع الخاص وعلاقتهم بالتنظيم النقابي، للوصول إلى رؤى واضحة تجعل من النقابات تنظيمياً قادراً على الوصول لهذه الشريحة الاجتماعية الطبقية الواسعة وتمثيلها بما يتناسب مع حجمها الكبير، وبما يتناسب مع الضرورة المتمثلة برفع أشكال الاستغلال كافة، وسلب الحقوق التي يتعرض لها عمال هذا القطاع، سواء كانت عامة عبر السياسات الاقتصادية الحكومية التي أنهكت قواهم، ومنها على سبيل المثال: عمليات رفع الدعم المتلاحقة عن مجمل المنتجات والسلع المدعومة، مقللة بذلك القيمة الشرائية لأجورهم وتركهم في مواجهة النهب الدائم من قبل قوى المال، كاللعب بنسبة العرض والطلب على السلع المعيشية الضرورية والاحتكارات الكبرى والفساد، ومثال على ذلك فداحة الجور والاستغلال المستمر لقوة عملهم وشرائها بأبخس الأثمان من قبل أرباب العمل، الذين يراكمون ثرواتهم من عرق هذه الشريحة الكادحة وقرطهم لحقوقها المنصوص عنها دستورياً وقانونياً، وامتلاكهم ليد الطولى في المحاكم العمالية وعدم تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية، ولا حتى إبرام عقود عمل منصفة، والقائمة تطول وتطول.

بين الواقع العام والخاص

بما أن الاستغلال الذي يمارس على عمال القطاع الخاص يأخذ بعين،

وصلنا في المادة السابقة لخلاصة تفيد بأن العمل النقابي المجدي باتجاه عمال القطاع الخاص بقطاعيه المنظم وغير المنظم، يبدأ من خلال استعادة الدور الأساس للتنظيم النقابي المتمثل بالدفاع عن كامل الحقوق الطبقة وعلى رأسها الأجر العادل، وحق الإضراب، كاداة انتزاع الحقوق، وبأن الحلول التنظيمية ورغم أهميتها لا يمكن أن تكون بديلاً أو أولوية عن رفع وزن التنظيم النقابي ودوره المناط به.

مستعصية على الحل، في ظل الوضع المأزوم والمتراجع للحركة النقابية ودورها ووزنها، فتراهم يخوضون الإضرابات ويرفعون الأصوات ويتخذون المواقف.

المواقف الملموسة والحكومة
نستخلص من العرض المكثف والمختزل السابق: أن التوجه النقابي لعمال القطاع الخاص من أجل تمثيلهم بالدرجة الأولى وضمهم للتنظيم النقابي ثانياً يبدأ من برنامج نقابي طبقي وطني، يجعل من العام مدخلاً للخاص وعليه، فإن البداية تكون بالعودة لحقيقة أن الموقف من السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة هو الذي يحدد موقف النقابات، ولا أحد يستطيع أن يقول اليوم بأن السياسات الاقتصادية الليبرالية للحكومة كانت في مصلحة الطبقة العاملة والفئات الفقيرة من الشعب، بل على العكس، إذ لا بد أن يكون الموقف النقابي واضحاً ومصحوباً بالتحرك الجدي والملموس، وأن يكون شاملاً بحيث يغطي مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة، كالموقف من التعليم والصحة والقضاء والزراعة والصناعة، وعودة المهجرين والتعويضات والقوانين القديمة والجديدة وإعادة الأعمار... إلخ وبكل ما يمس معيشتهم وكرامتهم، حينها ستشعر غالبية الطبقة العاملة وأينما وجدت، بأن هناك منظمة شعبية طبقية تتحدث باسمهم، وتراعي مصالحهم، وتتاضل من أجل حقوقهم ولقمة عيشهم، ومستقبل أولادهم.

مواقع الفاسدين والمحتركين والناهبين الكبار، وجعلت من لقمة الشعب في آخر الليل حلماً يجتهد الكادحون لتحقيقه كرهاً.

علاقة العمال بالنقابات

أما في الخاص فنرى بأن التنظيم النقابي كان قراره متأخراً كثيراً بمتابعة شؤون العمال في القطاع الخاص، فقصد الشكل وتاه عن المضمون، وأقبل على الكم وأهمل النوع، فارتبك وارتجل وضاع في الأرقام والتنظيم، لذلك فهو مطالب اليوم بإعادة قراءة واقع القطاع وعماله الذين يصنفون وفق علاقتهم بالتنظيم النقابي لعدة فئات، فالأولى منهم والأوسع حجماً، هي الفئة التي لا تعلم بأن هناك منظمة شعبية خاصة بهم وإن وجد من يعلم بها فإنه يظنها خاصة بموظفي قطاع الدولة فقط، وأما الفئة الثانية فإنها تعلم بالمنظمة، ولكنها لا ترى فيها تمثيلاً لحقوقهم ومطالبهم، ولا دور لها أو ميزات تقيدهم بالشئ الهام، فهي بالنسبة لهم صندوق مساعدة اجتماعية متواضع، ومؤتمرات لا تخرج بقرارات تعكس إرادتهم، وهوية نقابية بصورة شخصية، وأما الفئة الثالثة فهم العمال الموجودون ضمن التنظيم النقابي وتنتشر لجانهم في المعامل والشركات ولهم من يمثلهم في النقابات ومكاتبها ومؤتمراتها، ولهؤلاء تصنيفهم أيضاً، فمنهم من جاء لعلاقته الوطيدة برب العمل وهم الكثرة، والصف الآخر الذي أتى عبر العمال ودعمهم وحيثتهم، ولهؤلاء العمال النقابيين شجونهم الخاصة ومشاكلهم التي يبدو بأنها

أولهما عام والآخر خاص، فهذا يعني بأن المعالجة يجب أن تكون كذلك، فمن الناحية المتعلقة بالعام لا بد للتنظيم النقابي من إعادة قراءة موقفه من السياسات الحكومية التي تلامس بشكل مباشر وغير مباشر مجمل مصالح الطبقة العاملة وحقوقها، لعله يستدرك ما فاتته خلال السنوات الطويلة الماضية. فالمواقف من القضايا الكبرى في أحسن الظروف خجولة أو متوقفة بقواقع الشعارات والخطابات، وصناديق المساعدات والمؤتمرات الدولية، أو أنها تندرج تحت شعار: النأي بالنفس تارة، أو خلف تغاضي التنظيم النقابي عن قانون التشاركية، وافتقد لموقف كبير يكون بحجم قرارات رفع الدعم المتلاحقة، ونأي بنفسه عن الموازنات العامة الحكومية، فلا ناقش ولا اعترض ولا حسب، وتنازل طواعية عن المطالبة الحازمة والحاسمة بقضية رفع الأجور، وركن بها إلى أولى الأمر في هذه القضية، ولم يواجه بما يكفي التعدي المستمر للحكومة على مواد الدستور السوري، المتمثلة بعدم تعديل القوانين الثلاثة قانون العاملين في الدولة والقانون رقم 17 وقانون التنظيم النقابي، رغم انتهاء المهلة الدستورية للتعديل والعديد من القضايا الأخرى التي تستهدف الطبقة العاملة وسائر الكادحين والفقراء. إن كل ما سبق وغيره جعل من الحكومة فرعوناً لا يجد من يرد، فتمادت الحكومات المتلاحقة والمنغيفة مضموناً في سياساتها المفكرة، وعززت

دليقان: كل المؤتمرات أدوات.. والغاية 2254



أجرت قناة اليوم لقاءً مع مهندس دليقان أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو منصة موسكو، بتاريخ 2018/11/28 حول المتوقع من جولة المفاوضات الجديدة في مسار أستانا... ونضع هنا أهم نقاط الحوار.

ملف تشكيل اللجنة ضمن أستانا

ورد في التصريحات المنسوبة إلى مصدر روسي ضمن المباحثات في أستانا، أن التوافقات قد وصلت إلى 75% من تشكيل اللجنة، ولا يزال النقاش لحوالي 15 إلى 16 عضواً ضمن الثلث الثالث، أو ضمن ما يسمى المجتمع المدني، بمعنى أنه من الممكن القول: أنه هناك نقاش جاد ومحاولة لتحقيق خرق بكل الأحوال، يمكن أن نأخذ إشارة من هذا التصريح، وبشكل أولي، أنه ليس هناك خلافات ضمن الترويكا الدول الضامنة الثلاث، ودرجة التفاهم بينها عالية في هذا الإطار. من جهة أخرى يمكن القول: أن أساس حل مسألة اللجنة الدستورية لا يزال موجوداً ضمن القرار 2254 وضمن بيان سوتشي الذي يقول بأن هذه المسألة هي مسألة سورية- سورية بحتة، ولا يجوز لأحد التدخل في تشكيلها. إن دور الأطراف المختلفة بما فيها الأمم المتحدة هو: التيسير والتسهيل، وهناك لغط كبير وعملية كذب علني تجري في الإعلام عموماً بالقول: إن مسؤولية وصلاحيات تشكيل الثلث الثالث، بيد الأمم المتحدة أو بيد السيد دي ميستورا! هذا الكلام لا أساس له، إذا عدنا سواء إلى بيان سوتشي أو إلى القرار 2254 ليس هناك حديث في هذا الاتجاه.

اللجنة يجب ألا تكرر مصير «جنيف»

نعتقد أن الأساس في العملية ككل، أن الأطراف التي ترغب جدياً في الذهاب باتجاه الحل السياسي حريصة على ألا يتم تكرار تشكيلة مباحثات جنيف بشكلها الذي يسيطر عليه المتشددون من الأطراف كلها ضمن اللجنة الدستورية، لأن التشكيلة التي يسيطر عليها المتشددون وتحديدًا مع أولئك، سواء داخل المعارضة أو داخل النظام: هي لجنة محكوم عليها مسبقاً بالفشل. ستتحول

إلى ما يشبه عملية جنيف التي كانت فعلياً طوال أعوام عبارة عن منصة للشتايم، ومنصة للبارز الإعلامي، ومحاولة تراشق المسؤولية بين هذا الطرف وذاك... في حين لا توجد نية حقيقية لدى الأطراف المتشددة المختلفة بالوصول إلى حل، وذلك يظهر وضوحاً بالشروط التعجيزية التي تلقاها الأطراف المختلفة، والتي لا يفهم منها إلا أن هذه الأطراف لا تزال تصر على مسألة النصر النهائي والحاسم تجاه الطرف الآخر.

أستانا المسار الأكثر فعالية حتى الآن

إن أستانا هو المسار الوحيد الفعال حتى الآن، للأسف، وهذه حقيقة، ومن لا يريد الاعتراف فيها هذا شأنه، مسار جنيف عملياً متوقف منذ بداية هذا العام، بينما مسار أستانا الذي بدأ في بداية 2017 بوصفه مساراً داعماً لتنفيذ القرار 2254 الذي كان

إن أستانا هو المسار الوحيد الفعّال حتى الآن بالمقارنة بجنيف لكن ينبغي أن نتذكر أن الهدف في كل المسارات هو تطبيق 2254

المسارات توجد الأطراف الفاعلة حقاً وفعلاً في الأرض السورية، وليس الأطراف فقط التي تحاول الاستثمار في الأزمة السورية في الإطار السياسي والاقتصادي.

إشارة إيجابية

في ملف المختطفين والمعتقلين

قبل هذه الجولة من أستانا ببضعة أيام جرى أول تبادل للمعتقلين والمختطفين وهو تبادل بأعداد قليلة، ولكن هو إشارة إيجابية بأن المسألة تتجه نحو إيجاد السبل العملية لحلها، لأن مسألة المعتقلين هي مسألة شائكة جداً ومعقدة، وأعتقد أنه من الصعب حلها دفعة واحدة، وربما من المستحيل حلها دفعة واحدة، لذلك ينبغي البحث عن سبل إبداعية ربما تبدأ بتبادلات بأعداد قليلة... ويعول فعلياً على أستانا أن تحقق شيئاً في هذا الإطار وإن كان تقدماً بسيطاً.

مركزه الأساس في حينه في جنيف هو: المسار الذي حقق تقدماً. يجب أن نتذكر الوضع بين نهاية عام 2016 وبين اليوم، بمعنى المقارنة من حيث حجم الأعمال العسكرية الموجودة على الأرض، وحجم نزيف الدم السوري في مختلف بقاع سورية. أستانا حققت تقدماً كبيراً في هذا المعنى، جنيف لا تزال جزءاً أساسياً من العملية، ولكن ينبغي أن نتذكر جميعاً أن الأساس في كل المسألة هو القرار 2254 وجنيف أو أستانا أو سوتشي هي أدوات وآليات للوصول إلى تحقيق القرار الدولي، وليست هذه المنصات والمؤتمرات هي غاية بذاتها! وإذا وصلنا إلى مكان عرقلت فيه الدول الغربية مسار جنيف عبر إصرارها على فرض شروطها المسبقة، وفرض رؤيتها المحددة للحل في سورية... فهناك بدائل «أستانا وسوتشي» وضمن هذه



كافة دليل واضح. والثانية هي: انفتاح الأفق أمام الشعوب لتقول كلمتها، وقد لا نحتاج لدليل على ذلك، فموجات الاحتجاج العارمة التي يضج بها العالم، وصوت الشعوب وهي تنادي بحقوقها أعلى من أن يتم إخفاؤه، وإذا كانت الاحتجاجات في سورية في بدايات هذه الأزمة قد تعرضت لكثير من ظروف الضغط والتسييس وفق اتجاهات النخب الحاكمة والراغبة بالحكم في كل الأطراف! فإن الضغوط التي يتعرض لها السوريون اليوم تمهد لحلقة جديدة من الاحتجاجات تكون أكثر نضجاً من سابقتها، وهذا ما يسمح به الوضع الدولي وتأثيره على مسار الحل السياسي، الذي سيهيئ الجو لتحويل المعارك العسكرية إلى معارك سياسية، عبر صراع قوى سياسية يكون سلاحها هو البرامج... بإبعادها المختلفة، برامج لبناء البلاد مجدداً، ويعطي هامشاً جيداً من الحريات السياسية تسمح بحوث تغييرات جذرية على المستويات كافة، ونكرر دون ملل: التفاؤل موقف سياسي وأجمل الانتصارات هي التي لم تات بعد.

بتقديراً أنه ليس من المستغرب ما يدور في أذهان السوريين، فالواقع الذي نعيشه رديء بطبيعة الحال، ولا يمكننا بناءً عليه تصور مستقبل أفضل لنا كشباب سوري، ولكن بنفس الوقت لا ينبغي لنا بناء تصوراتنا تبعاً للحظة سكونية وبمنظور ضيق. فالواقع متحرك ومتغير، كما أن بلدنا هي جزء من عالم أكبر تتأثر بما يحدث به من تغيرات، الأساس فيها هو نقطتان؛ الأولى: تغير ميزان القوى الدولي لغير صالح قوى الحرب، والتراجع الأمريكي على المستويات

اللازمة. ومع ذلك فإن عدداً لا بأس به من السوريين بدأوا يستشعرون قرب انتهاء الأزمة، منذ انحسار مساحة المعارك الجارية وانخفاض مستوى العنف إلى الحدود الدنيا، إلا أن ذلك لم يخفف عنهم هم التفكير بالمستقبل. فالحياة الكريمة غير مؤمنة لهم بعد. قد يبدو هذا المشهد ضبابياً وباعثاً على التشاؤم، ولا سيما بعد تعثر مسار الحل السياسي أكثر من مرة، ولكن هل هذا يعني أنه ما من مستقبل للشباب السوري؟ وأن الحال سيبقى على ما هو عليه أو أنه سيزداد سوءاً؟

بالنسبة لبكرا شو؟!

رشا النجار

كيف يرى الشباب مستقبلهم؟

تتباين وجهات نظر السوريين برؤية مستقبلهم تبعاً لظرفهم الحالي، وتبعاً لتغيرات الأوضاع العامة في البلد. فالبعض منهم، ولا سيما أولئك الذين هم في عمر أصغر، يحاولون الهرب من هذا السؤال الفادح على مبدأ «خلي بكرا لبكرا» منطلقين من واقع عدم معرفتهم بما يمكن أن يحدث، وعدم الفائدة من التفكير بما هو مجهول، ولكن ما يلبث هؤلاء أن يصطدموا بواقع أثقل من أن يستطيعوا معه عزل أنفسهم عن مسألة التفكير بالمستقبل. والبعض الآخر، وهو جزء هام من الشباب السوري، لا يرى خلاصاً سوى بالسفر إلى خارج البلاد، ورغم ذلك فالكثير منهم أيضاً يخوف من المجهول الذي ينتظره في الخارج، إلا أنه يرى أنه سيكون أخف وطأة من المجهول في بلده. وجزء من هؤلاء أيضاً يفكرون بالسفر ولكنهم لا يستطيعون ذلك تبعاً لظروفهم الاقتصادية السيئة التي لا تسمح لهم بتأمين التكاليف

لم يعد هذا السؤال مجرد عنوان مسرحية لزياد الرحباني بالقدر الذي أصبح فيه سؤالاً مشروعاً يشغل بال الأغلبية الساحقة من الشباب السوري، فالتفكير بالمستقبل بات هاجساً يورق الجميع. وبين التشاؤم بالوضع الحالي والتفاؤل بمستقبل أفضل، يقف الشاب السوري حائراً على حافة المجهول منتظراً بصيص أمل ما، يعيد إليه شعوره بالاستقرار ويبعد هذا الخوف الذي يترصد به لدى كل خطوة جديدة في حياته.

الدستور السوري: الضمانات وحدها الكفيلة بالتطبيق..



للمواد الدستورية ستتم من خلال القوانين.. بمعنى أن القوانين ستتولى مهمة تفسير وتطبيق ما صاغه الدستور، وهذا ما سبب في بعض الأحيان خروجاً حقيقياً لبعض القوانين عن نص وروح الدستور.

يمكن حقيقة تجاوز هذه المسألة في «الدستور الجديد» من خلال التفسير الواضح والدقيق للمواد الأساسية، والمُدعم بألية التنفيذ العملية، ولنا في التجربة الفنزويلية - على سبيل المثال - أسوة حسنة، حيث تجاوز الدستور المواد شديدة العمومية، إلى مواد دقيقة ومفسرة وواضحة في مسائل أساسية كمسألة ربط الأجور بالأسعار مثلاً. وإن تجاوز هذه المسألة يحمل إمكانية ضمان ما للسوريين بمعنى من المعاني، فهو على الأقل يحميهم من مخاطر الاجتهادات في التفسير، ومن التأويلات التي هم بغنى عنها أصلاً..

السلطة للشعب..

إن تشكيل اللجنة الدستورية، والانطلاق بأعمال «الإصلاح الدستوري»، هو مفصل في التسوية السورية، وهو سيأخذ وقتاً للوصول إلى لجنة قادرة على القيام بعمل بمستوى البحث في دستور البلاد للمرحلة القادمة. لا أن تقع في مطبات الاستعصاء والتشدد.

إن ما تطلبه الحالة السورية اليوم هو ليس أي دستور، بل دستوراً يطلق العنان لفضاء سياسي جديد من خلال التأسيس لديمقراطية حقيقية تسلم السلطة للشعب بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. ودستوراً لا يفتح أي مجال للتلاعب بالقضايا الشعبية الأساسية، وقابلاً للتنفيذ ومُدعماً بهذه الإمكانيات من خلال الضمانات، لأن أي دستور ومهما كانت صياغته القانونية مُحكمة سيتحول إلى سراب ما لم يدعم بضمانات تطبيقه، التي لا تقل عن شعب يتحرك ليحميه.

بضمان الاستقرار المديد، وحماية البلاد. ولهذا جوانب وضمانات ومبادئ أساسية: وطنية - اقتصادية اجتماعية - ديمقراطية، هذا الثلاثي الذي لا يمكن فصله. والبند والقضايا المرتبطة بهذه المبادئ عديدة، فمثلاً: إذا لم يتضمن الدستور بوضوح تأكيد حقنا باستعادة أراضينا المحتلة بكل طرق المقاومة، فإنه منقوص وطنياً. وإذا لم يتضمن حق التساوي والمواطنة في الحقوق لكل السوريين دون تمييز، فهو كذلك الأمر. وإذا لم يتضمن تثبيت الحقوق الأساسية المجانية وغير المجاورة للسوريين، وإذا لم يتضمن حد الأجر وارتباطه بالقدرة على العيش الكريم، وبالتفصيل. وحق السوريين بمصادرة أموال ناهبيهم، وحقوقهم بالتعبير والكلام والنشاط السياسي، وحقوقهم بمراقبة السلطات، وانتخابها، وسحب الثقة عنها، وغير ذلك العديد من الحقوق المرتبطة بالوصول سياسياً، إلى نص قائم على فكرة حماية البلاد، الحماية والمناعة التي لا يمكن أن تتم إلا بترابط هذه الجوانب والمهام الثلاث. وهو ما يجب أن تسعى إليه كل القوى الوطنية السورية، المشاركة وغير المشاركة في صياغة الدستور الجديد، وتدفع باتجاهه وتحرص من أجل الوصول إليه.

النص الدستوري مقدس!

هناك ضمانات أخرى تفصيلية، ترتبط بصياغة النص الدستوري. فإذا ما كانت الحقوق يجب أن تكون مصانة في الدستور، فإن أليات تحقيقها يجب أن تكون موجودة بأوضح شكل ممكن.

حيث يتداول البعض الفكرة القائلة: أن وجود مواد في الدستور تحمل طابعاً عاماً، وغير مفسر بشكل واضح يعيق عملية التنفيذ. وهو أمر حق، فإن الدساتير السورية السابقة، كانت تشير على الدوام إلى أن الترجمة العملية

تصدّرت فكرة الدستور قائمة جدول أعمال الحل السوري منذ انعقاد مؤتمر سوتشي في نهاية الشهر الأول من العام الجاري، وما يزال النقاش جارياً حوله، وحول أليات العمل عليه، وفي هذا الإطار يطرح البعض فكرة مضمونها: أن صياغة الدستور وفق صياغة قانونية محكمة كفيل بتطبيقه، وهذا ما سنناقشه هنا..

أحمد علي

لا شك، أن مسألة الصياغة القانونية هي مسألة هامة، لكن لنتساءل قبل البدء بالحديث، هل كانت المشكلة في عدم تنفيذ الدساتير السورية السابقة أم هي مشكلة صياغات قانونية؟!

الضمانات ليست خارجية..

لا نعتقد ذلك، وفي الحقيقة إن إحدى النقاط الأساسية التي سببت عملياً حالة عدم تنفيذ الدستور، وتحويله إلى حبر على ورق تاريخياً، هي عدم وجود ضمانات حقيقية لتنفيذه، والالتزام الكامل بما ورد فيه.. لدى الحديث عن الضمانات المطلوبة، قد تذهب أذهان البعض بأن الحديث يدور حول ضمانات دولية خارجية، في ظل درجة تدويل الأزمات السورية... بالطبع لا. فالدستور شأن سيادي سوري، ومن الضروري أن يدافع السوريون عن حقوقهم في تطبيق ما يتضمنه القرار الدولي 2254، الذي يقر أن دور الرعاة الدوليين العملية بأسرها هو دور ميسر لها، ليس إلا، أما العملية فيجب أن تكون سورية - سورية.

الحريات الديمقراطية ضرورة..

إن الضمانات الأساسية المطلوبة لتنفيذ الدستور، هي بداية فتح أفق تنفيذ من خلال إحلال المستوى المطلوب من

الحريات الديمقراطية في البلاد، الأمر الذي يُعد ضرورة وطنية عالية، لكونه الكفيل بتفعيل دور القوى السياسية، والمجتمع عموماً للانخراط بهذه العملية، ولعب الدور الوظيفي الطبيعي والمطلوب في تحويل نصوص الدستور إلى قوة ووقائع على الأرض، ومراقبة عملية تنفيذه، ودستورية القوانين. لأن العبرة الأساسية تكمن في ذلك، حيث ترتبط مسألة تنفيذ الدستور، وتحوله إلى مكسب ملموس للسوريين ترتبط قبل كل شيء، بانتماء الدستور إلى هذا المجتمع، وتوازن القوى المحلي، والحراك السياسي الذي يحرص على تطبيقه. وهذا ما يتطلب بالضرورة مستوى عالياً من الحريات الديمقراطية.

نص يحمي البلاد وبلاد تحمي النص

إذا ما كان دفاع المجتمع السوري، عن تطبيق الدستور هو ضرورة، لإخراجه من حالة «حبر على ورق». فإن الوصول إلى النص المعتمد ذاته الآن، لن يمر إلا عبر عملية سياسية توافقية سورية - سورية، تدفعها إلى الأمام ويجريها توازن القوى الدولي الجديد، الذي يؤمن فرصة عبر وجود أطراف دولية من مصلحتها السعي الجدي لاستقرار سورية والمنطقة، على الضد من مشروع الفوضى الأمريكي.

ولذلك فإن الدستور، والنص المطلوب، يجب أن يقوم على شروط سياسية ترتبط

دور الرعاة الدوليين
للعملية بأسرها هو
دور ميسر ليس إلا
أما العملية فيجب
أن تكون سورية -
سورية

الإرادة الشعبية يشارك في ملتقى عين عيسى



شارك وفد من حزب الإرادة الشعبية في الملتقى الذي دعت إليه الرئاسة المشتركة لـ «مجلس سورية الديمقراطية» في بلدة عين عيسى شمال محافظ الرقة يومي الثلاثاء والأربعاء 28 و29/11/2018.

وضم وفد «الإرادة الشعبية» كلاً من حمدالله ابراهيم، مسهوج خضر، عصام حوج، مجبل دوكو، نرجس قجو، وجدي سعدون. وقدم أعضاء الوفد في اليوم الأول مداخلتين إحداهما للرفيق حمدالله ابراهيم، والثانية للرفيق مسهوج خضر.

فيما يلي المداخلة التي قدمها الرفيق حمدالله ابراهيم خلال أعمال الملتقى:

الأخوة والأخوات:

في البداية، أحيي جميع الحضور باسم حزب الإرادة الشعبية، متمنياً لهذا المنتدى النجاح لما فيه خير الشعب السوري، من خلال المساهمة في إنهاء الكارثة الإنسانية، والقضاء على الإرهاب، والتغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

إن إحدى دلالات عقد هذا اللقاء، هي أن خيار الحل السياسي يتقدم إلى الأمام، وأن مواقع أنصار الحل السياسي تتعزز أكثر فأكثر، ولا سيما أن الكثيرين كانوا يشككون حتى الأمس القريب بالحل السياسي، وإمكانية تحقيقه، أو في أحسن الأحوال، كانوا ينظرون إليه على أنه خيار بعيد النال.

إن معيار الموقف من أية قوة سياسية أو مجتمعية في الطرف الراهن يتوقف اليوم على موقف هذه القوة من الحل السياسي المنصوص عليه في القرارات الدولية، وبالأخص القرار 2254 باعتباره خريطة طريق الحل، وأية خطوة خارج روح ومنطوق هذا القرار، إنما تعني الانشقاق على الحل وتمييعه وإفراغه من محتواه. ومن هنا، كان موقفنا الواضح والصريح ومنذ بداية الأزمة من أية خطوات من طرف واحد، ومن الشروط المسبقة من أي طرف كان.

لقد أدى التطور الاقتصادي الاجتماعي والسياسي في البلاد خلال العقود السابقة

السياسية، ودون الخضوع لابتزاز السياسي الغربي كما جرت العادة، أي نموذج وطني يستفيد من الخارج دون الخضوع له. إن شرط استعادة السيادة الوطنية على كامل التراب الوطني السوري، هو شرط لا غنى عنه، ليستعيد السوريون قرارهم، وعليه، فإن العمل من أجل خروج كل القوى الأجنبية من سورية يأتي على رأس مهام الوطنيين السوريين.

إن الشجاعة التي أبداه أبطال وبطلات قوات الحماية، وغيرها من القوى ضد الإرهاب الداعشي وضد التدخل التركي، مُنجزٌ وطني سوري ينبغي الحفاظ عليه، وتوظيفه في الاتجاه الصحيح، ووضع المسألة الكردية على طاولة الحوار أسوة بالقضايا الأخرى، للوصول إلى توافقات بين السوريين، وحلها في الإطار الوطني الديمقراطي، بحيث يجري القطع نهائياً مع سياسات التمييز القومي من جهة، ويجري أيضاً منع تحويلها إلى عامل توتير جديد يدفع السوريين جميعاً أثماناً إضافية جراًءه.

طرف واحد ومن أي كان، فالأصل في أي حل للأزمة السورية هو التوافق، أي: تقديم تنازلات متبادلة ومن كل الأطراف، وفي هذا السياق، نؤكد بأن تلك التجارب المعقدة أمريكياً بتقديم ديمقراطية المحاصصة الطائفية والقومية بدلاً عن الوضع الراهن، ما هي إلا سعي إلى إعادة إنتاج الأزمة، فالبديل عن المركزية المشددة ليست الدولة الهشة، كما هو الحال في أفغانستان أو العراق أو لبنان أو الصومال، بل نحن بحاجة لمركز قوي منتخب ديمقراطياً، يستمد شرعيته وقوته من الانتخاب الحر على أساس البرامج السياسية، ومن الخطأ تصوير المشهد وكأننا بين خيارين لا ثالث لهما، فإما الشكل السابق أو ديمقراطية المكونات. بالإضافة إلى ذلك تحتاج سورية إلى نموذج اقتصادي يحقق أعلى نسبة نمو، وأعمق عدالة اجتماعية، أي: إعادة توزيع الثروة لصالح المنهوبين، ودعم الإنتاج الوطني، وقيام الدولة بدورها الاجتماعي بشكل ذكي ومرن. ومن ضمنها: وضع خطة لإعادة الإعمار بعيداً عن الشروط

وعملية الضبط القسري للمجتمع إلى إنتاج نظام مركزي متشدد تم من خلاله تهيمش الأطراف، وجاءت السياسات الليبرالية الاقتصادية وما أنتجته من فقر وبطالة وفساد، بالإضافة إلى التدخل الدولي متعدد الأشكال، لتكتمل فصول المأساة السورية، وتتفجر أزمة المستوى الذي نشهده الآن.

إن ملامح سورية المستقبل يجب أن تعالج كل تلك الجوانب التي كانت سبباً للأزمة، سواء كانت أسباباً داخلية أم أسباباً خارجية، ومن غير الجائز تجاهل أي سبب من تلك الأسباب، بمعنى آخر، فإن أي حل للأزمة يجب أن يراعي وجود مهام وطنية واقتصادية اجتماعية وديمقراطية تفرض نفسها على جدول الأعمال.

ما لاشك فيه إن الشكل المركزي السابق استنفذ نفسه، ويجب البحث عن نموذج جديد، وهذا النموذج الجديد يجب أن يتحدد بالتوافق بين السوريين، من خلال وضع جميع القضايا على طاولة التفاوض. ومن هنا، ننبه إلى خطر أية خطوة أحادية ومن

إن أستانا هو المسار
الوحيد الفعّال
حتى الآن بالمقارنة
بجنيف لكن ينبغي
أن نتذكر أن الهدف
في كل المسارات
هو تطبيق 2254

الإرادة الشعبية- رأس العين...المجتمع المحلي والعدوان التركي



العزیز شیخو» في مدينة رأس العين في الحسكة، خلال «ملتقى وجهاء العشائر والمكونات في رأس العين وأبو راسين ودرباسية وعامودا ضد العدوان التركي».

ذاته، وهو يضمن استعادة القرار السوري إلى السوريين». *من كلمة ممثلي حزب الإرادة الشعبية الرفاق: «وجدي سليمان- أحمد تمو- عبد

هذا من إبقاء الإدارة المدنية الذاتية، لأهالي الجزيرة على منطقتهم، ودخول القوى السياسية الكردية إلى ملف التسوية السياسية السورية الشاملة، لتأخذ القضية الكردية حقها من الاهتمام، وتخرج من يد الأمريكيين كأداة استخدام.

الاحتلال التركي لأراض سورية لن يستمر، وستفرض وقائع التسوية السياسية، وميزان القوى الدولي، خروجهم كما خروج كل القوات وفي مقدمتها الأمريكيين.

إن موقف حزب الإرادة الشعبية كان ثابتاً منذ بداية الأزمة، وبعد عسكرة الحراك الشعبي، ومواجهاً لجميع الأطراف المتطرفة، بالتأكيد على أن لا حل في سورية، إلا الحل السياسي، وعبر جلوس جميع الأطراف إلى طاولة الحوار، والوصول إلى التغيير الجذري والشامل والعميق سياسياً اقتصادياً اجتماعياً وديمقراطياً. ونحن اليوم نصر على تطبيق القرار الأممي 2254 بحذافيره، لأنه كخارطة طريق لتسوية الأزمة السورية، نتاج وتعبير عن ميزان القوى الدولي الجديد، ويكتسب مشروعيته من توافق الجميع عليه في الوقت

«نقف ضد العدوان التركي، على أراضينا ومناطقنا، ونستنكره بأشد العبارات، ونرى أنه ينفذ ضمن سياق الفوضى الأمريكي، وأنه منتهى لا محالة»

«نتحول منطقة شرق الفرات إلى مركز الاهتمام الأساسي، في عملية إطفاء نقاط الاشتعال في الأراضي السورية. ونقف اليوم أمام تهديد تركيا، بالتصعيد العسكري في منطقة الجزيرة، بذريعة أمنها الوطني، ومواجهة الإرهاب، وعلى القوات والأطراف الكردية في منطقة الجزيرة السورية، أن تعلم أنها لن تجد في الأمريكان حلفاء لها... إن سحب قفيل التصعيد يقتضي حلاً وحييداً وهو: منع تركيا من الدخول، عبر إعادة المنطقة لتتصل مع مناطق البلاد وبشكل طبيعي، وإنهاء حالة الانعزال، ودخول قوات الجيش السوري إلى المنطقة، الأمر الذي يقف دونه الوجود العسكري الأمريكي، الذي يتطلب حراكاً سورياً وطنياً، وسياسياً دولياً، بل وعسكرياً لإخراجها، وإعادة الجزيرة السورية، كجزء من سورية، مع كل ما يتطلبه

إبرة بنج جديدة..

50 ألف ليرة لـ 2% من الطلاب الجامعيين



الدخل من الموظفين والعاملين في الدولة، الذي سقّف بنفس المبلغ في حينها، مع حملات الدعاية المرافقة والبهجة التي حظي بها في حينه، ونتائج المحدودة بالنتيجة. على ذلك فإن القرض الطلابي، رغم محدودية المستفيدين منه، لن يخرج الزير من الير على مستوى واقع الطلاب واحتياجاتهم ومتطلباتهم.

عُورة السياسات والحلول الترفيعية

واقع الحال يقول: إن الواقع المزري الذي أوصل الطلاب وذوهم للعوز، حتى على مستوى عبء تغطية تكاليف رسوم التسجيل السنوية، هو نتيجة لجملة السياسات الحكومية المتبعة، وخاصة على مستوى تردّي الواقع الاقتصادي المعيشي بالنسبة للغالبية الساحقة من الشعب.

على ذلك فإن معالجة هذا الواقع المزري، مع نتائج السلبية والعميقة على غالبية الشرائح الاجتماعية، لا يمكن لها أن تتم من خلال مثل هذه الإجراءات، المحدودة وذات الطابع المؤقت، وذات المضمون الدعائي أكثر من كونها تحمل مضامين اقتصادية اجتماعية حقيقية، فهي لا تُسمن ولا تُغني من جوع، كون المشكلة أكبر وأعمق من ذلك بكثير، وهي ليست من مسؤولية صندوق التسليف الطلابي أو غيره، بل هي مسؤولية الحكومة وسياساتها المُفقرّة والمتبعة، والتي أصبحت الضرورة الحياتية والموضوعية تقتضي تغييرها جذرياً.

فلسان حال الطلاب، كما بقية الشرائح الاجتماعية المُفقرّة، يقول: كفى التفافاً على الحقوق، فقد اكتفينا من المسكنات وإبر البنج، فُعُورة السياسات لا تُغطيها الحلول الترفيعية ذات الطابع والمضمون الدعائي فقط!

وهو ربما يعتبر كبيراً بالنسبة لإمكانات مصرف التسليف الطلابي بواقعه الراهن، وبناء عليه ربما لا يجب بخس القرار حقه من هذه الزاوية.

اعتراف بعوز الطلاب

لا شك أن منح الطلاب قروصاً شخصية بلا فوائد هو أمر إيجابي وامتيان يجب تعميمه وتعميقه، مع توسيع قاعدة المستفيدين منه، ورفع سقفه وزيادة مدة تقسيطه، خاصة في ظل الواقع الاقتصادي والمعيشي المتردي عموماً، وما يتكبده الطلاب وذوهم، وخاصة محدودي الدخل وفقراء الحال، من نفقات - تعتبر كبيرة بالنسبة إليهم - على التعليم ومستلزماته واحتياجاته، اعتباراً من رسوم التسجيل، مروراً بقيمة الكتب والكراسات والمراجع، وليس انتهاءً بأجور المواصلات والنفقات النثرية اليومية الأخرى، وهو على ذلك يعتبر عاملاً مساعداً ومشجعاً على استمرار الطلاب بالعملية التعليمية، وعدم الانقطاع عنها، خاصة وأن غالبية الطلاب أصبحوا مضطرين للبحث عن فرص عمل من أجل تغطية تكاليف تعليمهم، ومساعدة ذويهم على مستوى تحمل جزء من أعباء الإنفاق الشهري على الضرورات الحياتية.

لكن ما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد هو: الاعتراف الضمني بأن واقع الطلاب، كما غيرهم من الشرائح الاجتماعية المُفقرّة الأخرى، أصبحوا معوزين وبحاجة للمساعدة حتى على مستوى تغطية تكاليف أبسط الأمور، والمتمثلة بالرسوم السنوية بقيمة الكتب، وربما القرار أعلاه مع حيثياته، ونتائج المحدودة والمسقوفة سلفاً، يذكرنا بقرار القرض المدرسي، الموجه لمحدودي

حظي قرار الهيئة العامة لصندوق التسليف الطلابي، القاضي بمنح طلاب الجامعات والمعاهد الحكومية قرضاً شخصياً بقيمة 50 ألف ليرة، بتغطية إعلامية ودعائية وترويج وتسويق ربما أكبر من حجمه ونتائجه، على الرغم من أهمية وضرورة مثل هذا الإجراء، ومع عدم بخس هذا القرار حقه، ما يذكرنا بقرص المستلزمات المدرسية الشبيه بالمضمون وبالتغطية والترويج.

سمير علي

فقد أقرت الهيئة منح هذا القرض وبهذه القيمة وبلا فوائد، على أن يتم تسديده تقسيطاً خلال عشرة أشهر، بواقع 5 آلاف ليرة كل شهر، بدءاً من الشهر الذي يلي استلام القرض. كما حددت موعد بدء قبول الطلاب من الطلاب للعام الدراسي الحالي، اعتباراً من 2018/12/2 ولغاية 2018/12/31، موجهة الدعوة لهؤلاء لمراجعة فروع الهيئة في الجامعات والمعاهد كافة في مختلف المحافظات.

2% مستفيدون فقط

المؤكد، أن هذا القرض، وفقاً لحيثياته وسقفه، لا يمكن له أن يغطي إلا بعض التكاليف المحدود للطلاب، فهو من الناحية العملية بالكاد يمكن أن يغطي تكاليف رسوم التسجيل بقيمة الكتب والمحاضرات بالنسبة لطلاب التعليم النظامي فقط لا غير، وهو ما أكدته رئيس فرع الهيئة بجامعة دمشق، حيث قال: «إن الهدف من هذه الخطوة مساعدة الطلاب على تأمين مصاريف التسجيل والكتب وجميع ما يحتاجونه في حياتهم الجامعية»، مبيناً: «أن الهيئة بإمكانها منح هذا القرض لـ 5 آلاف طالب، وذلك وفق مفاضلة تجرى لطلبات الراغبين بالاستفادة منه».

فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن هناك مئات الآلاف من الطلاب في جامعة دمشق وكلياتها ومعاهدها، لكم أن تتخيلوا النسبة الضئيلة

من الطلاب التي ستستفيد من ميزة القرض، مع عدم إغفال عوامل المحسوبية والواسطة، بغض النظر عن آلية المفاضلة التي سيتم العمل من خلالها لتحديد المستحقين، ولكم أن تتخيلوا الازدحام على فرع الهيئة بدمشق، وبقية الفروع، اعتباراً من مطلع الشهر الحالي، وقد بدأت فعلاً.

فعدد طلاب جامعة دمشق يقدر بحدود 500 ألف طالب وطالبة، ربما نصفهم تعليم موازي، فيبقى بحدود 250 ألف هم المشمولون بالقرار من الطلاب في التعليم النظامي، ومع سقف 5 آلاف طالب هم المستفيدون، تصبح نسبة التغطية لعدد هؤلاء الطلاب بحدود 2% فقط، وهي نسبة ضئيلة جداً، وربما ستكون كذلك حال النسب في بقية فروع الهيئة في الجامعات الأخرى.

وبالحساب الرقمي على مستوى المبالغ المخصصة لهذه الغاية يتبين أن فرع الهيئة بجامعة دمشق خصص مبلغ 250 مليون ليرة ليتم منحها كقروض للطلاب استناداً للقرار أعلاه، وباعتبار أن حيثيات القرار حددت فروع الهيئة التي يفترض أن يتوجه إليها الطلاب وهي: «دمشق وحلب وحمص واللاذقية ودير الزور وطرطوس وحماة والسويداء ودرعا والحسكة»، فإن ذلك يعني أن هناك 10 فروع ستخصص كل منها مبلغاً مشابهاً حسب الملاءة المالية لديها، أي: أن هناك مبلغاً إجمالياً سيتم تخصيصه لهذه الغاية سيكون بحدود 2 مليار ليرة تقريباً،

معالجة الواقع
المزري مع نتائجه
السلبية على غالبية
الشرائح الاجتماعية
لا يمكن لها أن تتم
من خلال مثل هذه
الإجراءات المحدودة
وذات الطابع
المؤقت

الرقّة.. استمرار المعاناة

ما تزال معاناة اهالي الرقة على المستويات كافة، الاقتصادية والمعيشية والخدمية والصحية والإنسانية، وفقدان غالبية مقومات الحياة وغيرها، على حالها.

■ مراسل قاسيون

وقوات التحالف الأمريكي، وحلفاؤها في الرقة، ما زالت تمنع دخول المنظمات الدولية والحكومية، حتى على مستوى الاطلاع على حجم الدمار الذي ألحقته هذه القوات في المدينة، وعلى مستوى بنائها التحتية ومنشأتها، فكيف الحال بواقع متطلبات واحتياجات المواطنين.

ظلام وعطش

ما تزال الرقة والقرى والمزارع التابعة لها تعاني من انقطاع الكهرباء لمدة 18 ساعة والغرق في الظلام يوميا، وتأتي فقط ست ساعات، ويعاني الأهالي من العطش وفقدان مياه الشرب، فيضطرون لجلبها من نهر الفرات مباشرة، وما يترتب على ذلك من أمراض داخلية وجلدية وخاصة الأمراض التحسسية، وهذا ما يرهق المواطن، حيث لا توجد مشاف حكومية مجانية، والمشافي والعيادات الخاصة تكاليفها عالية جداً، ليست بقدرة المواطنين الذين فقدوا مصادر وعيشتهم ومخزراتهم، ولا حتى معونات إنسانية دولية، بل حتى لا تستقبل حالات الإسعاف دون وضع سلفة تأمين كبيرة.

تجهيل متعمد

ما تزال «قوات قسد» تمنع التعليم إلا تحت إدارتها، وبالتالي لا تتوفر المناهج الحكومية السورية، والمعلمون التابعون لوزارة التربية لا يمكنهم العمل والتعليم، ولا يتوفر كادر تدريسي متخصص لدى «قسد»، حيث يتم التدريس بالمناهج التي فرضتها من قبل من لا يملكون أية قدرة على التعليم، ويدار التعليم من قبل حامل شهادة ثانوية بيطرية على سبيل المثال، ولا يزال السجل بين الحكومة السورية، و«الإدارة الذاتية» حول إدارة العملية التربوية التعليمية، وهذا ينعكس على

الأسر والتلاميذ والطلاب، في مختلف المراحل التعليمية، جهلاً وتكاليفاً وقلقاً حول المستقبل.

الأحوال المدنية

خلال سنوات سيطرة «داعش» وما بعدها توقفت غالبية الدوائر الحكومية، إما بشكل متعمد أو نتيجة التدمير، ومنها الأحوال المدنية، حيث توجد الآلاف من الوقعات، كالولادات والوفيات والزواج والطلاق، ولا توجد دائرة حكومية لتوثيق ذلك، وفي ذلك خطورة اجتماعية كضيق النسب، وفقدان حقوق إنسانية ومادية، وهذا ما يضطر الأهالي للقدوم إلى المحافظات الأخرى والعاصمة للحصول على الوثائق، وهو مكلف ومرهق جسدياً ونفسياً ومادياً، ناهيك عن العراقيل التي توضع أمامهم من ابتزاز وسمسرة وفساد.

النقل والمحروقات

أسعار المحروقات عالية جداً، حيث غالبيتها قطاع خاص، وهذا ينعكس على وسائل النقل وتكاليفها، فسعر لتر البنزين من النوع الأول 500 ليرة سورية، وهو سيء، أما سعر لتر النوع الثاني الأسوأ فهو 250 ليرة، ولتر مازوت التدفئة 125 ذو الرائحة الكريهة، ولتر مازوت السيارات 190 ليرة، أما في محطات «الإدارة الذاتية» القليلة فالأسعار أقل، فالنوع الأول من البنزين 370 ليرة، أما غير النظامي 100 ليرة، وكذلك المازوت 90 ليرة، ويوزع مازوت التدفئة حسب البطاقة العائلية بسعر 11 ألف ليرة للبرميل.

ارتفاع أسعار المحروقات انعكس على أسعار النقل، فالانتقال بالتكسي من حي المشلب شرق المدينة إلى غربها مسافة 7 كم يكلف أقلها 1000 ليرة، أما إلى خارج المدينة لمسافة 100 كم فتكلف 10 آلاف ليرة، وبالسرايس أقل أجرة 800 ليرة إلى القرى والبلدات، وبعد المغرب تتضاعف الأسعار.

لا يزال السجل بين الحكومة السورية و«الإدارة الذاتية» حول إدارة العملية التربوية التعليمية وهذا ينعكس على الأسر والطلاب والمستقبل

تراجع الزراعة المستمر

تراجع الإنتاج الزراعي كثيراً، بشقيه النباتي والحيواني، نتيجة انخفاض منسوب مياه بحيرة سد الفرات، بسبب احتجاز تركيا لنسب كبيرة من مياه نهر الفرات، وكذلك نتيجة غلاء مستلزمات الزراعة من بذار وسماد وأدوية مكافحة وغيرها، حيث نسبة عالية منها فاسدة وغير صالحة ومغشوشة لعدم وجود رقابة عليها، ويضاف لها ارتفاع تكاليف الحراثة والعمالة الزراعية نتيجة قلة اليد العاملة بسبب الهجرة والنزوح، وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية والحيوانية في الأسواق الذي انعكس سلباً على الفلاحين فأججموا عن الزراعة وتربية الحيوانات، لكنه انعكس إيجاباً على المواطن المستهلك نوعاً ما. فسعر كغ لحم الغنم 2700 ليرة وسعر كغ اللبن البقري



250 ولبن الغنم 350 ليرة وسعر كغ جبن الغنم 2200 ليرة.

غياب الأمن والتعدي على الأملاك

الوضع الأمني غير مستتب، حيث تحدث تفجيرات واعتداءات على المواطنين بشكل يومي، ومن يعترض يتعرض للعقاب العنيف. ونتيجة غياب دور الدولة، والتسبب الأمني، يتم التعدي على أملاك الدولة، وعلى الأملاك الخاصة من منازل وأراض وخاصة في المزارع، والمناطق التي اضطر أهلها لتركها والهجرة هناك من استولى عليها ويرفض مغادرتها، و«المجالس المحلية» التي تم تشكيلها من قبل «الإدارة الذاتية»، لا تساعد في استعادة حقوقهم المغتصبة علناً، وهذا ما أدى إلى صدامات أهلية، وتشكل هذه القضية قنبلة اجتماعية موقوتة يمكن تفجيرها بأي وقت.



الجامعة وبعد استطلاع قاسيون، والسؤال عن مشاكلهم والصعوبات التي يعانون منها، كان أهمها: ارتفاع أسعار الكتب الدراسية والمحاضرات، واستغلال المكتبات، بالإضافة إلى قلة الكادر التدريسي في الجامعة، وعلى سبيل المثال هناك محاضرون «دكاترة» يأتون من المحافظات الأخرى، ونتيجة صعوبة الانتقال إلى محافظة دير الزور، وعدم وجود فنادق، وأزمة السكن، يضطر المحاضر لتكثيف المحاضرات، مما يؤثر على قدرة الاستيعاب.

معالجتها لا من وزارة التربية، أو المعنيين بالمحافظة، وهي ظاهرة التدخين والمخدرات ويعرفها القاصي والداني، ولا أحد يحرك ساكناً، ويجب معالجتها جدياً من قبل المعنيين، لأن هذه الظاهرة ستعكس سلباً على مستقبلهم ومستقبل الوطن.

جامعة الفرات

تضم جامعة الفرات الكليات كافة تقريباً، ما عدا الصيدلة والطب وهناك أكثر من 3000 طالب يتابعون تحصيلهم العلمي في هذه

من أموال ومخدرات.

الشهادات الإعدادية والثانوية:

انتشرت في المدينة ظاهرة المدرسين الخصوصيين، والمدارس الخاصة بشكل كبير، نتيجة الضعف في المدارس الحكومية، وهي طبعاً لأبناء الأغنياء فقط.

أما أولاد الفقراء فيذهبون إلى المدارس الحكومية دون أي اهتمام من المدرسين للشهادتين ويعاملون مثل طلاب المراحل الانتقالية، كما تنتشر ظاهرة لم تتم

النفوذ لتغطية الدوام، مما يسبب العجز في الكادر التدريسي.

أما التعليم في الريف فحدث ولا حرج، ومعاناتهم تختلف عن مركز المدينة حيث لا يوجد كادر تدريسي في بعض المدارس، ونقص واضح في أغلبها، ويطلب الأهالي بمعلمين اختصاصيين في علم النفس والتربية لإعادة تأهيل الأطفال الذين عانوا من التنظيمات الإرهابية، والوزارة لا حول ولا قوة ولم تقدم أية حلول لهذه الظاهرة.

كما أن مديرية التربية، والجمعيات الأهلية وعدتهم بتوزيع البسة ومستلزمات دراسية وخصوصاً بعد إقبال فصل الشتاء، وحتى تاريخه لم يتم أي عمل في هذا الاتجاه، علماً أن إدارات المدارس تطالب أبناء الريف باللباس الرسمي من «فولار وصدرية... إلخ» ومن المعروف أن من عاد إلى الريف لم يجد في بيته حتى أسلاك الكهرباء، فكيف يمكنه أن يبني بيته أو يرممه، وهذا مكلف جداً، وعليه أن يشتري لباساً لابنه، وخصوصاً أن معاناته نتيجة النزوح كبيرة، وخسر كل ما يملكه

■ مراسل قاسيون

إذ يرى أن الواقع التعليمي في المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية منخفض للغاية، بل مأساة بالمقاييس كلها.

تابعت قاسيون الوضع التعليمي بمراحله المختلفة، ورصدت أهم المشاكل ومعاناة الأهالي، ناهيك عن معاناة المعلمين والمدرسين الاقتصادية الاجتماعية والتي تنعكس حتماً على عطائهم.

المرحلة الابتدائية

هناك مشاكل كثيرة، وأهمها: اكتظاظ التلاميذ في الشعب، في المدينة، وعلى سبيل المثال: في مدرسة عزيز سمير شعبة الصف الأول 83 تلميذاً على قول مدير المدرسة، وباقي الشعب يصل عدد الطلاب في الشعبة الواحدة أكثر من 50 طالباً، وهناك نقص في المقاعد الدراسية والكادر التدريسي، وتسبب ورشاوى تدفع من قبل بعض المعلمين لنزوي

يعيش المواطن الديري في صدمة أو صاعقة كهربائية، عندما يرى أو يسمع بالإعلان المرئي والمسموع عما أنجز رسمياً، بالمقارنة مع الواقع الحقيقي الذي يعيشه، وخصوصاً في الوضع التعليمي.

سبحانك يا عاطي..



حسب تصريح لجريدة رسمية من «مصادر خاصة» قبل اسبوع تقريباً، قال الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش اكتشفت بالقضايا التي عم تحقيق فيها من أول السنة الماضية لشهر أيلول الماضي مبلغ 96 مليار ليرة كمبالغ قيد التحقيق، والمبالغ التي تأكدت منها بالفترة نفسها هي 10 مليار و796 مليون ليرة.

■ نوار الدمشقي

كمالة الحكي تبع «المصادر الخاصة» قال أنو القضايا المعتمدة من الهيئة وصلت لـ 4355 قضية، وفي 1074 قضية هنن قيد الاعتماد، يعني بالمجمل في حدود 5500 قضية وملف عند الهيئة عم تحقيق فيهم. طبعاً وقت بينحكي عن مبالغ وتحقيق بالهيئة معاناتها القضايا الممسوكة هي ملفات فساد، ومثل ما منعرف أنو غالبية الملفات المحولة للهيئة هي شوية ملفات فساد صغيرة بالبلد، لأنو الفساد الكبير ما شالله قادر يتهرب من المسؤولية بسهولة، وقادر يلفف القضايا التي بتخصو حتى قبل ما توصل للهيئة، رغم أنو اللي مثل هذول الكبار مو فارقة معهم لا هيئة ولا قضاء ولا غيرو، ووقت اللزوم بكل سهولة بيهرب الكبار وبيقع فيها الصغار، يعني ناس بتاكل جاج وناس بتقع بالسباح. طيب ع مبدأ «وشهد شاهد من أهله» إذا كانت ملفات الفساد الصغيرة اللي وصلت للهيئة وعم يتحقق فيها حجمها بحدود 100 مليار ليرة عن فترة 20 شهر تقريباً، يعني بالحساب بتطلع بحدود 5 مليارات ليرة بالشهر بس يا حرام، ف تخيلوا شو حجم وكتلة الفساد الكبير الهربان من المحاسبة والملفلة قضاياها باليوم وبالشهر وبالسنة، غير اللي ما وصل

بالمختصر المفيد طالما هي المفرخة شغالة معاناتها تيتي تيتي، وكل يوم ح نسمع بملياردير جديد صار من رجال الأعمال من غامض علمو، وكتار بيصيروا بيمسحولوا جوخ وبدهن رضاه.. فوقت بتسمعو حدا من المعترين بالبلد عم يقول: «سبحانك يا عاطي يا معلي الواطي»، لا تزعلوا منو.. لأنو معو حق بزمن هالسياسات اللي مشحرتلوا عيشو وعيشة اللي متلو من الأغلبية الفقيرة والمهمشة، مشان كم واحد كبار ومحمين يتنعموا ع حسابهم وع حساب ولا دهم وع حساب البلد. يعني حلها تنحل وتنحل وتنحل وتنحل هالسياسات اللي مسودتلنا عيشتنا، لأنو طلعت إيدها.. مو هيك؟

السמות بالقبوات.. المهم يتسكر الموضوع. المشكلة أنو ما وقفت القصة لحد هون، المصيبة الأكبر أنو مفرخة السياسات عم تولد كل يوم قصص فساد جديدة، وفاسدين قدما وجداد، يعني كل يوم في مين عم ينهبنا أكثر وأكثر، وفي من هذول طبعاً نهبهم قانوني، يعني ما بتطالبهم لا محاسبة ولا رقابة ولا هيئة ولا قضاء، بالوقت اللي صاروا السوريين مضرب المتل بالفقر والجوع والتهميش، وبنفس الوقت الكل بيزاود علينا أنو عم يحاربوا الفساد، وأنو كل همهم تحسين مستوى معيشتنا.. بس ما في موارد.. لك منين بدو يبقى موارد، إذا النهب الكبير شغال ع أبو موزة، وما في مين يردو؟!

الفساد الكبير ما شالله قادر يتهرب من المسؤولية بسهولة وقادر يلفف القضايا التي بتخصو حتى قبل ما توصل للهيئة

عليهم الاقتراح وعلينا الدفع

بشرى غير سارة للمواطنين، زفها عضو المكتب التنفيذي للنقل في محافظة ريف دمشق، مضمونها وجود «اقتراح بتعديل تعرفة بعض خطوط السرافيس»، وذلك حسب ما نقل عن لسانه عبر إحدى الصحف المحلية نهاية الشهر الماضي، مالبث أن نفاها بعد يومين.

■ مراسل قاسيون

المقصود بالتعديل، بغض النظر عن التأكيد والنفي، هو زيادة التعرفة المعتمدة للسرافيس العاملة على خطوط النقل بين مدينة دمشق وريفها. وقد وضع عضو لمكتب التنفيذي بأن: «التعرفة السعيرية تابعة للتموين وليس للمحافظة، وأن هناك معايير تُحدد التعرفة كالمسافة والمحروقات وغيرها».

تبرير مسبق

الواضح، ربما، أن قرار زيادة التعرفة أصبح قيد الدراسة، خاصة مع التبريرات المسافة والسابقة له، مع الأخذ بعين الاعتبار أن معايير تحديد التعرفة المتعلقة بالمسافة

والمحروقات لم يطرأ عليها أي تغيير مؤخراً. وبغض النظر عن محاولة التهرب من مسؤولية قرار زيادة التعرفة، التي تم تجييرها إلى التموين، فقد كان اللافت هو التبرير المساق لهذه الزيادة على لسان عضو المكتب التنفيذي، والتبرير لهروب السرافيس من العمل على بعض الخطوط، حيث صرح بأن: «التعرفة القليلة هي سبب هروب السرافيس للعمل على خطوط أخرى من دون موافقة، أو وراء تقديم البعض منها طلبات فرز لخطوط أخرى».

بجميع الأحوال فإن جيب المواطن تبو وحدها المسؤولة بالنتيجة، سواء كان ذلك على مستوى تهرب السرافيس من العمل على بعض الخطوط، أو على مستوى المزيد من استنزافها عبر زيادة تعرفة النقل بالسرافيس.

المزيد من التردّي قادم

المخيف أكثر من كل ذلك بالنسبة للمواطنين، هو أن التعديل المرتقب



ذهاباً وإياباً بوسيلة نقل واحدة، أن التكلفة الشهرية التي سيتكبونها هي 1200 ليرة، وبحال الاضطرار للتنقل بوسيلتي نقل يومياً، وهي الحالة الأغلب، فإن المبلغ يتضاعف ليصبح 2400 ليرة بالحد الأدنى، وذلك إضافة للتكاليف السابقة على النقل، وهذا المبلغ من كل بد يعتبر كبيراً بالمقارنة مع معدلات الأجور الهزيلة والمجمدة، وسيكون بالنتيجة على حساب ضرورات حياتية ومعيشية أخرى، أي: مزيداً من التردّي والعوز.

وضرواتهم ومعيشتهم، وخاصة محدودي الدخل ومفقرتي الحال والطلاب، فتكلفة المواصلات الشهرية بالنسبة لهؤلاء سلفاً تعتبر كبيرة بالمقارنة مع دخولهم الهزيلة، أو المدومة، فكيف الحال إذا ما ارتفعت هذه التكلفة عليهم. على سبيل المثال: إن زيادة التعرفة بمقدار 5 ليرات فقط، والتي قد تعتبر هزيلة في حسابات البعض من الرسميين على ما يبدو، فهذا يعني على مستوى أسرة مكونة من 5 أفراد مضطرين للتنقل يومياً

على التعرفة، ربما لن يقف عند حدود بعض الخطوط، فمجرد إقرار الزيادة على أحدها أو بعضها وفقاً للمعايير المدروسة، فإن ذلك من الممكن تعميمه على بقية الخطوط، فهذا ما درجت عليه العادة بمثل هذه الحالات، وطبعاً جيب المواطنين ستكون هي الضحية. المشكلة بالنسبة للمواطنين أن المعايير الرسمية المرتبطة بالتكلفة والتسعير، لا يوجد مثيلها على مستوى دخلهم واحتياجاتهم

حلب.. مشاكل القطاع الصحي لم تقتصر على «الخطأ الطبي»



يورد المواطنون في حلب، بالإضافة إلى بعض وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي، الكثير من الأمثلة عما يسمى بالأخطاء الطبية، وعن حال تردي الخدمات وصولاً للترهل والفساد، الذي يعاني منه القطاع الصحي في المدينة، بشقيه العام والخاص، حيث أصبح المرض يشكل حالة رعب للمواطنين، بالإضافة إلى كونه مصدر معاناة للمريض وذويه، ناهيك عن تكاليف الاستشفاء المرتفعة.

■ مراسل قاسيون

فالمرضى يضعون أنفسهم بين أيدي الأطباء، أو المنشآت الطبية، وذلك بحثاً عن علاج يخفف معاناتهم، استناداً لثقة مفترضة مسبقاً بهؤلاء الأطباء، أو بهذه المنشآت، بالاعتماد على ما يفترض وجوده من علم وخبرة وسمعة، ولطبيعة المهنة بجوهرها الإنساني، في المقابل فإن واقع الحال يقول إن هذه الثقة اهتزت وتراجعت بشكل كبير مؤخراً نتيجة تضافر جملة من العوامل.

تراجع وترهل

تعرض القطاع الصحي في مدينة حلب، كما غيره من القطاعات الأخرى، وربما أكثر، للكثير من الأضرار، المباشرة وغير المباشرة، بنتيجة الحرب والأزمة طيلة السنوات الماضية، ما أدى إلى تراجع الخدمات الصحية بشكل كبير، ليتوج ذلك بعوامل الفساد والأخطاء الطبية، والانعكاس السلبي لكل ذلك على المستوى الصحي للمواطنين بالنتيجة.

أتى الضرر، المباشر وغير المباشر، على عناصر ومكونات هذا القطاع كافة، بشقيه العام والخاص، اعتباراً من المنشآت والتجهيزات والمستلزمات، مروراً بالبنى التحتية، وصولاً لنقص الكادر من أطباء وممرضين ومتخصصين، لكن ما جعل من جملة هذه الأضرار أكثر سوءاً بالنسبة للمواطنين هو: تردي الخدمات والأخطاء الطبية، التي كان بعضها قاتلاً.

أخطاء قاتلة ولا مسؤولية

لعل حادثة وفاة أحد الأطفال في مشفى الرازي في حلب منذ عدة أشهر نتيجة «خطأ طبي» ما زالت ماثلة في أذهان الحلبين، حيث تم إدخال الطفل إلى غرفة العمليات استناداً إلى التشخيص الذي أقر وجوب استئصال اللوزتين بعمل جراحي، وهو عمل جراحي بسيط، لكن المفاجأة كانت صاعقة لنوي الطفل عندما تم إبلاغهم بوفاة ابنهم، والسبب هو عدم تحمل الطفل لجرعة التخدير. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الحالة الكارثية لم تكن الأولى، كما لن تكون الأخيرة على ما يبدو.

حادثة أخرى تداولتها صفحات التواصل الاجتماعي وبعض وسائل الإعلام منذ شهر تقريباً عن «أبي حسام» الذي يروي قصته مع شقيقته المريضة، التي تم إدخالها لأحد المشافي الخاصة من أجل تركيب مفصل صناعي، وذلك بعد تشخيص حالتها من قبل طبيبها المختص بالجراحة العظمية، حيث تم إجراء التحاليل الطبية للدم في المشفى، حسب ما تقتضيه الضرورة، وأدخلت غرفة العمليات، والصاعقة كانت بداية بخبر إصابة شقيقته بجلطة دموية أثناء العملية، والسبب

المعلن له بحينها كان أن شقيقته كانت تتلقى علاجاً «بالكورتيزون»، وبأنها بغرفة الانعاش، لكن الحقيقة تبينت بعد ذلك بأن شقيقته أصبحت في براد المشفى، بعد أن فارقت الحياة منذ ساعات دون إعلام ذويها رغم سؤالهم المتكرر عنها للاطمئنان عن حالها!

يقول أبو حسام: عدم وجود طبيب قلبية أثناء العملية، وعدم تحضير المريضة للعملية وإخفاء حقيقة مصير أختي وعدم إخباري أنه في حال الخطأ ممكن حدوث جلطة، كلها أسباب جعلتني أشك بتقصير أطباء المشفى لذلك قدمت دعوى قضائية على المشفى والأطباء.

«محمد» روى لنا ما حصل أمامه في أحد المشافي، أثناء مراجعته لمدير هذه المشفى من أجل الموافقة على تصوير طبقي محوري، فقد سمع حديث طبيين مع المدير، يتحدثون عن خطأ طبي جرى مع إحدى المريضات في المشفى، مع محاولة تجيير وتقاذف المسؤولية حيال هذا الخطأ. لم يعرف «محمد» ماهية الخطأ الذي يتم الحديث عنه، ولا ما آل إليه حال المريضة بالنتيجة، لكن اللافت بالنسبة إليه كان هو مجريات ونمط الحديث الذي لم يخل من الضحك، ما يشير إلى حال الاستهتار وتعارضه مع الإنسانية المفترض وجودها عند هؤلاء الأطباء ومسؤوليتهم تجاهها.

شهادات مؤلمة

أبو أحمد يقول: اضطرت لإدخال ابني لأحد المشافي العامة بحالة إسعافية لإجراء عملية زائدة، وكان الوضع مؤلماً حقاً، فالنظافة منعدمة ورائحة الحمامات الكريهة القذرة، والصراير تشارك الفراش، والفريش على الجلد بدون شراشف وبدون مخدة، وحرام معونة سلم إلينا بموجب هوية، وملابس

الأعباء الملقاة عليه بالمقارنة مع القطاع الخاص، بل الأمر الأدهى هو أن منشآت القطاع الصحي الخاص لا تستقبل المرضى إلا حسب ملاءمتهم المالية، المترجمة بالدفع النقدية المسبقة كتمهيد للموافقة على دخولهم لهذه المنشآت.

العام موئل الفقراء

لا شك أن القطاع الصحي العام هو الموئل بالنسبة للغالبية من المواطنين، وخاصة محدودي الدخل والمفقيرين، الباحثين عن العلاج والاستشفاء بأقل التكاليف الممكنة، وذلك بسبب الواقع المعيشي المتردي المعمم، إلا أن ذلك لا يعني استلاب حق هؤلاء بالخدمة الجيدة والمعاملة الحسنة، بعيداً عن أوجه المحسوبية والفساد. ولعل تعليق بعض أسباب الترهل والتراجع والتردي في هذا القطاع على شماعة الحرب والأزمة، لم يعد يجدي نفعاً، بل لعل الحرب والأزمة ومفرزاتها، وخاصة على المستوى الاقتصادي والمعيشي، ونتائج ذلك على مستوى تدهور حال المواطنين الصحي وزيادة الأمراض والمرض، مبرر كاف من أجل المزيد من الاهتمام بهذا القطاع، وإعادة تأهيله بما يتوافق مع متطلباته وضروراته والحاجة المتزايدة له، اعتباراً من البنى التحتية والتجهيزات، مروراً بالأطباء والمختصين والممرضين والممرضات، وصولاً للنظافة وحسن المعاملة، وليس انتهاء بالمتابعة والرقابة والمحاسبة.

الحلبيون، كما غيرهم من السوريين، تعبوا من الحرب ومفرزاتها اليومية التي ما زالت تستنزفهم، كما تعبوا من اللامبالاة بحقوقهم العامة والاستهتار بها، فكيف بالحقوق المتعلقة بصحتهم وبسلامتهم، خاصة وأن جميع هذه الحقوق مصانة افتراضاً، دستوراً وقانوناً.

العملية مقرفة برائحتها ولونها، الحمامات والمغاسل تدعو للإقياء. كما تحدث عن سوء المعاملة والامبالاة للممرضات في المشفى حيال احتياجات المرضى، من سيرومات وأدوية موصوفة، وعن شبكات فساد شاهدها على مستوى سحب جزء من مخصصات الأدوية والسيرومات للمرضى، والتذرع باستهلاكها ليصار إلى وصف المزيد منها، مبدئاً أسفه لما آلت إليه حال هذا المشفى من إهمال وتردٍ وفساد.

«فاطمة» تقول: إنها اضطرت إلى أخذ أمها في حالة إسعافية لأحد المشافي، ويقسم الجراحة العامة، كان هناك ممرضون مستقلون على سريرين متقابلين يلهون بأجهزتهم الخليوية، ويقومون بزجر المرضى ومرافقيهم ما اضطرن في نهاية المطاف إلى إخراجها والذهاب بها إلى طبيب خاص.

الخاص ليس أرحم

ترهل ولا مسؤولية وفساد وأخطاء، يضاف إليها نقص الأجهزة الطبية والممارسات السيئة، كل ذلك يجعل من خدمات القطاع الصحي العام بموضع انعدام الثقة، ومع الترويج للقطاع الصحي الخاص يضطر بعض المواطنين للجوء إليه، لكن المفاجأة تكون أكبر، حيث لا اختلاف بالنتيجة، اللهم باستثناء ما يتكبده هؤلاء من نفقات كبيرة، مع الإشارة ربما إلى عامل النظافة والترتيب المتوفر في هذا القطاع بما لا يقاس مع القطاع العام.

فالخبرات الطبية والتجهيزات متشابهة بين القطاعين، بل ربما هي أفضل في العام، أما على مستوى بعض الأخطاء المرتبطة بالخبرة وتوفر الكادر فهي نفسها من حيث النتيجة، ولعل ما يشفع للقطاع العام على هذا المستوى، مع عدم التبرير طبعاً على مستوى ما يسمى «أخطاء»، هو حجم

القطاع الصحي العام هو الموئل بالنسبة للغالبية من المواطنين وخاصة محدودي الدخل والمفقيرين الباحثين عن العلاج والاستشفاء بأقل التكاليف الممكنة

نستكمل في العدد الحالي من قاسيون البحث في بيانات محددة من موازنة عام 2019، وبعد أن بحثنا في جانبي الإنفاق والإيرادات عموماً، نفصل الآن في ضرائب دخل الأرباح والأجور، هذه الضرائب التي تعتبر مؤشراً اقتصادياً واجتماعياً، على دور الدولة في التوزيع، وعلى مستويات التهرب الضريبي، ومدى انحياز السياسات لصالح الأقوى.

الموازنة «3»

80% من الناتج السوري «مخفي ضريبياً»



■ عشرار محمود

10% من الناتج ضرائب ورسوم!

سيبلغ الحجم الإجمالي لإيرادات الضرائب والرسوم عموماً في موازنة عام 2019 مقدراً بـ 563 مليار ليرة.. وعادة ما يقارن هذا الرقم في الأدبيات الاقتصادية بالناتج الإجمالي، لمعرفة الحصة التي تعود إلى المال العام من هذا الناتج.

وبتقديرات عالمية يبلغ وسطي حصة الضرائب والرسوم من الناتج ما يقارب 34%، أي ثلث الناتج يعود إلى المال العام، وفق تقديرات منظمة دول مجموعة التعاون والتنمية الاقتصادية oecd. بينما في سورية، فإن هذه النسبة أقل من 10% من الناتج، حيث أخذنا آخر تقدير رسمي للناتج السوري في عام 2016 والبالغ قرابة: 5700 مليار ليرة.

ضرائب الدخل 5% فقط

ضرائب الدخل المباشرة، وهي الضرائب على الأرباح بأنواعها المختلفة، والضرائب على الرواتب والأجور، والضرائب على أرباح تداول رؤوس الأموال، وعلى ريع العقارات، هي أهم بنود الضرائب، وأكثرها تعبيراً عن دور الدولة في التوزيع. وهي تشكل وسطياً بالمعنى العالمي نسبة 23% من الإيرادات الحكومية، وفق بيانات البنك الدولي. أما في سورية فإنها تبلغ مقدراً لا يتعدى 157 مليار ليرة، ونسبة لا تتعدى 5,3% من الإيرادات العامة في الموازنة. ولا يعود هذا إلى انخفاض نسب الضريبة المطبقة، فحتى ضريبة الأرباح ورغم انخفاضها في سورية، إلا أنها قريبة من الوسطي العالمي المقدر

بمعدل 16% من الأرباح تقريباً. يعود الانخفاض الكبير في نسبة ضرائب الدخل إلى الإيرادات العامة، إلى الحجم الكبير للقطاع غير المنظم، ولتهرب الضريبي الكبير في القطاع المنظم، ولعدم تطبيق ضريبة تصاعدية مناسبة على الأرباح الكبيرة، وإلى بنية ضريبة الدخل المقطوع التي تحتسب كنسب تقديرية من النشاط الاقتصادي لمساحة واسعة من النشاطات، وإلى كل آليات التلاعب التي تجعل ريع العقارات بحدوده الدنيا، وضريبته شكلية.

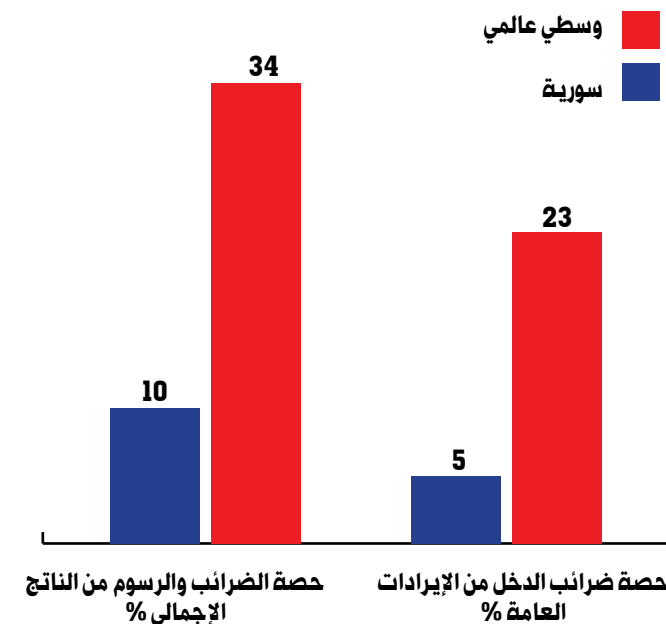
الأرباح مقابل الأجور

تبلغ ضرائب الأجور والرواتب مقدار

قبل البدء بالتفاصيل ينبغي التذكير، أن الدخل الذي ينتج في سورية خلال سنة، أو الناتج المحلي الإجمالي، يوزع في نهاية المطاف بين الأرباح والأجور، التي بدورها تُعيد للمال العام جزءاً من الدخل عبر الضريبة. وقد وصلت حصة الأرباح من الدخل في سورية إلى 80% على الأقل خلال سنوات الأزمة مقابل 20% للأجور بأعلى التقديرات.

لا يعود انخفاض التحصيلات الضريبية في سورية إلى انخفاض نسب الضريبة بل إلى حجم الدخل السوري غير النظامي والمنتج والموزع في الظل

انخفاض الإيرادات الضريبية السورية بالمقارنة بالوسطي العالمي



الدولة تدفع ضرائب للدولة

والمفارقة الأخيرة تتعلق بالضرائب التي تدفعها الدولة للدولة مقابل الضرائب التي يدفعها القطاع الخاص للدولة. فعلمياً يدفع القطاع العام: 50 مليار ليرة ضرائب دخل، 25 مليار ليرة منها ضرائب الأجور، و 25 مليار ليرة من ضرائب أرباح شركاتها. بينما لدى القطاع العام أقل من 1,3 مليون عامل، ولديه 200 شركة فقط مقابل 80 ألف شركة مساهمة مسجلة في سورية، و 476 ألف سجل تجاري وصناعي خاص!

40 مليار ليرة في موازنة عام 2019 التقديرية، أي يدفع أصحاب الأجر ربع ضرائب الدخل الواصلة للدولة. أما ضرائب الأرباح والريع بأنواعها المختلفة فتشكل مقدار: 117 مليار، ليدفع أصحاب الربح ثلاثة أرباع ضريبة الدخل المدفوعة للدولة. وهذا لا يتناسب مع أن الأجور تحصل على أقل من 20% من الدخل، والأرباح تحصل على 80% منه! يفترض أن تكون ضرائب دخل الأرباح تقارب 16% من حصة الأرباح من الناتج. بأخذ الوسطي العالمي كمقياس.

الناتج المتهرب من ضريبة الدخل

- أصحاب الأرباح في سورية إذ يدفعون 117 مليار ليرة ضريبة، فإن هذا يعني أنهم يدفعون عن مقدار ربح يقارب: 730 مليار ليرة سورية فقط، وهو نسبة لا تتعدى 13% من الناتج.
- وكذلك في ضريبة الأجور، فإذا ما كان وسطي ضريبة الأجور السورية 12% من الأجر. فإن الأجور التي تدفع ضرائب 40 مليار ليرة، تدفع ضريبة عن دخل يقارب: 333 مليار ليرة سورية فقط، ونسبة 6% من الناتج فقط.
- ما يعني أن الناتج المغطى ضريبياً في سورية حالياً، لا يصل إلى 20%: 13% من الأرباح، و 6% من الأجور. بينما أكثر من 80% من الناتج السوري، الموزع دخول، خارج إطار التحصيل الضريبي، وهو قطاع غير منظم، وناتج غير شرعي منهوب وخارج عن الحسابات العامة.
- والتهرب الأساس هو لدى الأرباح التي وفق حصتها البالغة من الدخل 80%، يجب أن تدفع ما يقارب 700 مليار ليرة ضريبة، بينما لا تدفع أكثر من 117 مليار ليرة!
- أما التهرب في ضريبة الأجور، فهو في القطاع الخاص، حيث كتلة ضريبة الأجور لا تتعدى 15 مليار ليرة، وهذا طبيعي، طالما أن العمال المسجلين في القطاع الخاص بشكل نظامي، لا يبلغون أكثر من 210 ألف عامل فقط، ويسجل هؤلاء بأقل شرائح الأجر، وبالتالي بأقل مستويات التحصيل الضريبي.

الامتيازات لا توقف سيل اللّعب على الأرباح



عَد «منتدى المال والمصارف والتأمين» وذلك في قصر الأمويين للمؤتمرات بدمشق، وقد تضمن جدول أعمال المنتدى خمس جلسات على مدى يومين، بتاريخ 28-2018/11/29.

المنتدى كان برعاية وزارة المالية، وقد حضره بالإضافة إلى وزير المالية كل من حاكم مصرف سورية المركزي، ورؤساء غرف التجارة والصناعة في كل من دمشق وحلب وبعض المحافظات الأخرى، بالإضافة إلى العديد من رجال الأعمال والمستثمرين.

توصيات ملفنة

لقد خلص المنتدى إلى بعض التوصيات، نبوها بحسب ما أوردتها الصفحة الرسمية لوزارة المالية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، كما يلي:

- دعم تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر «بمشاركة الفعاليات الاقتصادية وبدعم منها» بإجراءات ميسرة وبضمانة اجتماعية، ودمجها بالاقتصاد المنظم.

- تنويع ضمانات القروض وعدم اقتصرها على الضمانات العقارية، واعتماد فكرة التمويل للمشاريع الكبرى على مراحل حياة المشروع بضمانة المنشأة وموجوداتها.

- الإسراع بإطلاق مؤسسة ضمان مخاطر القروض، لدعم عملية تمويل المشاريع.

- تطوير التشريعات المالية والمصرفية بما يضمن تعزيز الشفافية والمرونة لتشجيع الاستثمار.

- التطوير الإداري والفني للمصارف العامة وإعطائها المزيد من الاستقلالية، والعمل على تبسيط الإجراءات وتطوير الكوادر البشرية.

- استكمال إجراءات استصدار قانون الاستثمار الجديد.

- تشجيع إنشاء صناديق الاستثمار والمحافظ الاستثمارية لتمويل المشاريع

الصناعية والزراعية الإستراتيجية، تُنشئها شركات قابضة جديدة تؤسس لهذا الغرض. - تفعيل الأدوات الادخارية، مثل: شهادات الإيداع والسندات والصكوك الإسلامية، وتشجيع تداولها في سوق دمشق للأوراق المالية.

- تفعيل قانون التشاركية، وخاصة في مجال المرافق والمشاريع الحيوية، الأمر الذي يتطلب تطوير نماذج جديدة لعقود الـ (BOT).

- تعزيز نشاط سوق دمشق للأوراق المالية بتشجيع تأسيس الشركات المساهمة العامة «صناعية وزراعية» ومنحها مزايا تفضيلية. - تحمل الدولة جزءاً من سعر الفائدة الدائنة للقروض الممنوحة للقطاعات المستهدفة بالدعم والتشجيع الحكومي.

إضاءات إضافية

جرت خلال المنتدى نقاشات استناداً إلى محاورها المبوبة وفقاً لجلسات العمل، وفيما يلي بعض ما رشح عبر وسائل الإعلام على لسان بعض المتحدثين:

أكد وزير المالية خلال المؤتمر أن: «الحكومة تدرس إعادة تفعيل وإطلاق ومنح كل أشكال القروض والتسهيلات بمختلف أنواعها».

قائلاً إن: «إيداعات السوريين في المصارف بلغت 1800 مليار ليرة جاهزة للاقراض». كشف حاكم مصرف سورية المركزي عن: «قرب صدور عدة قرارات جديدة قبل نهاية العام الحالي، تتعلق بتعديلات شروط الإقراض، تزيل كل العقبات أمام عمل القطاع المصرفي». مبيناً أن: «القرارات الجديدة قد تمت الموافقة عليها في مجلس النقد

والتسليف، وهي حالياً قيد التصديق لدى رئاسة الحكومة». وأوضح أن: «المصرف يسعى لطرح أدوات مالية جديدة تكون قادرة على تحريك السيولة الموجودة لدى المصارف، كشهادات الإيداع بالعملة السورية والأجنبية، وإعادة تفعيل سندات الخزينة».

ركز رئيس اتحاد غرف التجارة على: «المشاريع المنتجة سريعة المردود والأكثر قدرة على التطوير».

دعا رئيس غرفة صناعة دمشق إلى: «قانون استثمار جاذب يقدم أراضي مجانية للمستثمر».

أكد أمين سر اتحاد غرف التجارة السورية على: «وجود وعود حكومية بمنح المستثمرين قروضاً بلا فائدة، وأراضي مجانية لإقامة مشاريعهم».

طمع وجشع أم «عشم ومونة»؟

التوصيات أعلاه، مع بعض ما رشح عن مجريات جلسات الحوار، ربما توضح بأنه لا سقوف لمطالب شريحة «رجال الأعمال والمستثمرين» من أجل الحصول على نسب أعلى من حصة الأرباح الاجمالية التي استحوذوا عليها حتى الآن، وما يتعشموه من الحكومة رسمياً، ربما من باب «المونة»، للحصول على المزيد والمزيد من الامتيازات، حيث لم يكفهم كل ما صدر حتى الآن من تشريعات وقوانين محابية لمصالحهم، رغم كل القروض الكبيرة «المتعثرة»، ورغم كل ما جنوه من أرباح طيلة السنوات والعقود الماضية، بالمقارنة مع محدودية مشاريعهم ونتائجها على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، وما رُوج طيلة السنوات الماضية حول مزايا «تشجيع الاستثمار» و«قانون التشاركية» الذي سيطعم السوريين «اللوز والسكر»، ولم يجر عليهم إلا المزيد من البؤس والفقر بالتوازي مع بقية السياسات المعتمدة، بل ما زالوا يطالبوا بالمزيد من المزايا والاستثناءات والتسهيلات، لدرجة أن

تتحمل الدولة الفوائد على القروض الممنوحة لهم من مصارفها، وحتى ربما من المصارف الخاصة، مع المطالبة بمنحهم الأراضي مجاناً كذلك الأمر!

ولعل الأمر البادي للعيان الآن، بالإضافة إلى كل ما سبق أعلاه من مؤشرات تؤدي للمزيد من التردّي الاقتصادي الاجتماعي، هو أن مبلغ الـ «1800» مليار ليرة، الموجودة في المصارف بحسب تصريح وزير المالية، لوحده كاف ليسيل لعب «رجال الأعمال والمستثمرين» عليه، ولا أحد يعلم ما يرسم من أجله، إلا المرفوع عنهم الحجاب من أصحاب القرار والجواب!

حصاد الخسارات

إذا كانت الحكومة ستمنح أراضي الدولة مجاناً للمستثمرين، المحليين والأجانب، كما ستمكنهم من تمويل مشروعاتهم عن طريق الإقراض بدون فوائد من المصارف الحكومية أو الخاصة، أو ستحملها للدولة، وإذا كانت ستفسح المجال أمامهم للاستثمار في القطاعات كافة دون استثناء، وفقاً لقانون التشاركية وغيره، بما فيها ما يمكن اعتباره سيادي، مع الحق بتحويل الأرباح ورأس المال إلى الخارج، مع الكثير من التسهيلات والامتيازات والاعفاءات الضريبية والجمركية وسواها، فما الذي تبقى للمستثمرين كي يقدموه على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، سوى ما تمثله أسماؤهم ربما، والأهم: ما هي الفائدة المرجوة للدولة من كل ذلك؟ اللهم ربما حصد المزيد من الخسارات!

ولم لا، فمع الاستمرار بالسياسات الليبرالية المحابية لهذه الشريحة على حساب بقية الشرائح الاجتماعية، كما على حساب الاقتصاد الوطني، لا أحد يعلم ما قد تُسفر إليه التوصيات والنقاشات أعلاه من نتائج حكومية رسمية تتوافق مع هذه السياسات، على شكل تشريعات أو قرارات، لاحقاً!

التوصيات وما
رشح عن المؤتمر
توضح ان لا
سقوف لمطالب
رجال الاعمال
والمستثمرين

الفساد والعسكرة...



لقد حولت الشركات والبنّاغون العلم من قوة خلافة من أجل التقدم البشري إلى قوة تقوم بتدمير ومعاداة البشرية.

التلفاز؟ الكمبيوتر؟ الإنترنت؟ أي فون؟ وهل لم يكن العلم الأمريكي مسؤولاً عن التقدم الطبي؟ قد تمثل الحالة الراهنة للعلم الأمريكي بعض الصعوبات والتحديات، لكن أليس من الخطأ الإجمالي أن نسميها مأساة؟ لسوء الحظ، الأمر ليس كذلك.

الشركة القابضة

مع نمو هيمنة الشركات على العلم والتكنولوجيا، تلاشى مبدأ البحث العلمي الموضوعي تبعاً لذلك. أصبحت «العلوم الكبيرة» على نحو متزايد الخادم المؤكد لمصالح الشركات. ويؤكد أن الدراسات العلمية تدار بشكل روتيني من قبل أفراد ومؤسسات ذات حصص مالية كبيرة. والكميات الكبيرة من النفط والفحم مولت دراسات تتركز حصول التغير المناخي، وكذلك كيف كانت الشركات الكبرى للتبغ تقلل من مخاطر التدخين وعلاقتها بسرطان الرئة.

لقد تم إعادة تصميم المنهج العلمي ليتناسب مع الواقع الجديد، وتشير الآن «الأبحاث القائمة على فرضيات» إلى صياغة المقترحات لتعزيز مصالح الشركات وتصميم الدراسات لتقديم الأدلة اللازمة لها، وتحظى التحقيقات التي تنتج شكلاً من أشكال الدعم للفرضية المطلوبة بمعاملة جيدة، أمام البحوث التي تعمل عكس ذلك فمصيورها إلى حواية القمامة.

ومهما كانت نتائج هذه الأبحاث، فهي في أفضل الأحوال غير جديرة بالثقة. ومع ذلك، ومع تشجيع المشرعين المرتشين ووسائل الإعلام المحترقة، تشكل العلوم الموجهة للربح، الخطاب العام والسياسة العامة التي تؤثر سلباً على بيئتنا وصحتنا.

العلم المعاصر، ولكن الشيء الأكثر مأساوية من ذلك هو سوء استخدام العلم، والذي أصبح يوماً بعد يوم يهدد سلامة الأرض.

وهذه الأخطار والأخطار الأخرى لها جذور مشتركة: ففساد العلم إلى حد كبير مرتبط بالمال. وبصورة أدق، فهي نتيجة لنظام اقتصادي مدفوع بالربح والذي يعيق قدرة البشرية على اتخاذ قرارات اقتصادية منطقية.

ويفترض أن يكون العلم مصدراً موثوقاً للمعرفة، ويعتمد على الحقيقة الموضوعية بدلاً من التحيز الذاتي، ويتطلب ذلك إجراء الأبحاث بشكل محايد من قبل العلماء الذين ليس لديهم أي تضارب في المصالح، يمكن أن يؤثر على حكمهم. لكن العلم الذي يسخر لتعظيم الأرباح الخاصة لا يمكن أن يتجنب تضارب المصالح الجوهرية التي تعتبر لعنة على الموضوعية.

العلوم الأمريكية والتميز الأمريكي التركيز على العلوم الأمريكية ليس تحيزاً شوفينياً. فعلم الولايات المتحدة هو أحد المكونات الرئيسية للعلوم العالمية، فالميزانية الفيدرالية للبحث والتطوير في الولايات المتحدة (R&D) أكبر من ميزانية ألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى واليابان. ولمجرد التفكير بأن العلم الأمريكي قد يكون مأساوياً قد يزعج بعض القراء. إنه لا ينسجم على الإطلاق مع الاستثناء الأمريكي، وهي بدهيات الأيديولوجية التي تسود في الخطاب العام للولايات المتحدة. حيث يغطي الاستثناء الأمريكي كل الأشياء الأمريكية بهالة من الفضيلة والحصانة من الخطأ.

علاوة على ذلك، أليست الولايات المتحدة هي المكان الذي تم فيه إنتاج معظم الابتكارات العلمية والتكنولوجية في العالم؟ ماذا عن الطائرات؟

■ كليف، كونر عن مجلة المناخ والراسمالية ترجمة وإعداد مشعل شيخ نور

إن تخصيص يوم من أيام السنة بيوم الأرض يشير بالنسبة للعلم إلى المقاومة الهائلة للضخ اللاعقلاني لخطابات رؤساء أمريكا وخاصة خطابات دونالد ترامب، والذي أصبح فجأة وبشكل واضح الداعم الرسمي لإنكار أي شيء يتعلق بالتغير المناخي، وفي الوقت نفسه، يدرك العديد من المحللين الصلة التي تربط بين تهديد ترامب الغريب مع حالة موجودة من قبل، يُشار إليها أحياناً باسم «الحرب الجمهورية على العلم». ولكن المعضلة تكمن في جذور مأساة العلوم الأمريكية المعاصرة من خلال عسكرتها وخصخصتها، وهذه المشاكل بكل تأكيد لا تستطيع لا الأحزاب الديمقراطية ولا الجمهورية أن تقدم الحلول المناسبة لها.

وكان سيبدو غريباً وصف العلم بأنه مأساة بالنسبة لمعظم الناس في النصف الأول من القرن الماضي. لقد كانت سمعة العلم ذهبية حينها. كان عامة الناس مقتنعين بأن العلم الحديث يمكن أن يحل قريباً جميع مشاكل البشرية. وتلت تلك الصورة البراقة ضربة مزدوجة خلال الحرب العالمية الثانية، من خلال أهوال العلم العنصري النازي، وما يقترن بها من تكنولوجيا الإبادة البشرية. وتبع ذلك ظهور العصر النووي، الذي قام بمحرقة فورية لأكثر من مائة ألف نسمة في مدينتي يابانيتين.

جذور المأساة

ربما كان انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل، والتي أصبحت خارج السيطرة، أسوأ ما في ثمار

وجدتها

■ د. عروب المصري



القاتل الكيماوي

مبيدات الأعشاب تقوض المضادات الحيوية، وتهدد الرعاية الطبية. تقول الدراسات: إن البكتيريا تطور مقاومة للمضادات الحيوية بسرعة تصل إلى 100,000 مرة أسرع عند تعرضها لمبيدات الأعشاب الأكثر استخداماً في العالم، وهي Roundup و Kamba. اكتشف باحثون في نيوزيلندا، أن البكتيريا تطور مقاومة للمضادات الحيوية بسرعة أكبر 100,000 مرة عندما تتعرض لمبيدات الأعشاب الأكثر استخداماً على مستوى العالم، وهي Roundup «الغليفوسات» و Kamba «ديكامبا» والمضادات الحيوية مقارنة مع دون مبيدات الأعشاب. وتضاف هذه الدراسة إلى مجموعة متزايدة من الأدلة على أن مبيدات الأعشاب المستخدمة على نطاق صناعي واسع النطاق، والتي ليس المقصود منها أن تكون مضادات حيوية، يمكن أن يكون لها تأثيرات عميقة على البكتيريا، مع وجود آثار سلبية محتملة على قدرة الدواء على علاج الأمراض المعدية التي تسببها البكتيريا، كما يقول العالم من جامعة كانتربري البروفيسور جاك هاينمان.

«يجب معالجة مجموعة المواد الكيميائية التي تتعرض لها البكتيريا في البيئة الحديثة إلى جانب استخدام المضادات الحيوية، إذا أردنا الحفاظ على المضادات الحيوية على المدى الطويل».

من النتائج المهمة للدراسة الجديدة، أنه حتى في الحالات التي تزيد فيها مبيدات الأعشاب من سمية المضادات الحيوية، فإنها تزيد أيضاً من معدل مقاومة المضادات الحيوية بشكل كبير، والذي يمكن أن يساهم في زيادة استخدام المضادات الحيوية في كل من الزراعة والطب.

وجد الباحثون في السابق أن التعرض لمنتجات مبيد الأعشاب Roundup و Kamba و D-2,4 أو المكونات الفعالة وحدها زادت في كثير من الأحيان من المقاومة، ولكن في بعض الأحيان زادت قابلية مسببات الأمراض البشرية المحتملة -مثل: الإشريشيا المعوية والسالمونيلا- على الاعتماد على المضاد الحيوي.

يقول البروفيسور هاينمان: «إننا نميل إلى التفكير في أنه عندما يجعل دواء أو مادة كيميائية أخرى المضادات الحيوية أكثر قوة، يجب أن يكون ذلك أمراً جيداً. لكنه أيضاً يجعل المضاد الحيوي أكثر فعالية في تعزيز المقاومة عندما يكون المضاد الحيوي في تركيزات أقل، كما نلاحظ في البيئة في كثير من الأحيان».

«مثل هذه التوليفات، يمكن أن تكون مثل محاولة إخماد نار مقاومة المضادات الحيوية بالنزير».

مأساة العلوم الأمريكية



والأيديولوجيين الأمريكيين أمراً مفروضاً منه، كما لو أنه لا يوجد نظام بديل ممكن أو حتى يستحق الذكر.

هذه المناقشة ضرورية للخروج من دوامة الحرب والإنفاق الحربي. المناقشة بالتأكيد ليست كافية. إذا لم تؤد الكلمات إلى التنظيم والتطبيق العملي، فستظل المشكلة دون حل. أحد عناصر هذه المناقشة هو: ما إذا كان من الممكن إعادة توجيه العلوم والتكنولوجيا من الأغراض المدمرة إلى الإبداعية عن طريق تحويل النظام الاقتصادي. ولحسن الحظ، يُقدم التاريخ بعض المؤشرات المهمة عن كيف يمكن للعلم الحقيقي غير المقيد أن يتصرف في اقتصاد ما بعد الرأسمالية. إن فحص هذا التاريخ يدل على أن التقدم العلمي، ليس كما يدعي الأيديولوجيون المؤيدون للرأسمالية، يعتمد على الحوافز المادية للمؤسسات الخاصة. وأكثر الأمثلة المشجعة هي العلوم الطبية الكوبية.

الخاتمة

مأساة العلوم الأمريكية اليوم هي: أن اتجاهها يتحدد باعتبارات الربح الخاص، وليس عن طريق الرغبة في تحسين الحالة الإنسانية. وإن إدمان الاقتصاد الأمريكي على الإنفاق العسكري يُشوه العلم بجعله خاضعاً بشكل كبير للمصالح العسكرية.

إن الهدف من كل هذا هو: أن استبدال نظام العلم الحديث المكرس للربح بنظام علم يلبي احتياجات الإنسان، لكن لجعلها حقيقة واقعة، يتطلب ذلك إعادة هيكلة أساسية لمجتمعنا. هذا هو التحدي الكبير والصعب الذي يواجهه شباب اليوم والأجيال القادمة.

لكن المجتمع الأمريكي، كما هو مبني حالياً، عاجزٌ تماماً عن كسر إدمانه على النزعة العسكرية. إن الإنفاق الحربي في الاقتصاد الأمريكي أشبه بورم لا يمكن علاجه ومقدر أن ينمو بشكل لا يمكن السيطرة عليه حتى يقتل صاحبه.

وإذا كانت الولايات المتحدة تحكمها ديكتاتورية عسكرية، فإنها ستكون مفهومة، لكن هذا ليس هو الحال. الاعتقاد بأن البنتاغون يقود العملية وهذا أشبه بالذيل الذي يهز الكلب وليس العكس.

في الولايات المتحدة اليوم، إذا توقف البنتاغون عن توفير سوق اصطناعي عملاق للإنتاج الصناعي، فإن ملايين العمال - وليس عمال مصانع الدفاع فقط - سوف يفقدون مصادر رزقهم. فبدون رواتبهم، لن يكونوا قادرين على شراء السلع أو الخدمات، وستتوقف عجلات الاقتصاد بسرعة. لن تكون النتيجة مجرد تكرار للكساد العظيم، بل ستكون النهاية النهائية للاقتصاد العالمي الحالي.

التفكير الإبداعي

هل يبدو أن الوتيرة السابقة من العلم تدل على هلاك لا يمكن تجنبه وتدمير للنظام الاجتماعي بأكمله؟ قد تبدو أن المأساة الحالية للعلوم الأمريكية تؤدي إلى طريق مسدود ميؤوس منه، لكن هناك مخرج.

ليس من السهل الخروج. لفهم ذلك يتطلب بعض التفكير الجاد خارج الصندوق. في هذه الحالة، يكون الصندوق هو النظام الاقتصادي القائم على السوق، والذي يُحركه الربح، والذي يعتبره جميع المعلقين

الحرب العالمية الثانية. تم التحقق من نجاحه من خلال السحب الفطرية التي ارتفعت فوق هيروشيما وناغازاكي في آب 1945.

تتمثل المهمة الأساسية للعلم الأمريكي في إيجاد طرق جديدة وأكثر فاعلية لقتل الناس من القنابل النووية الحرارية، إلى الروبوتات غير المأهولة، والنخائر العنقودية، والأنواع الكثيرة من الأسلحة المضادة للأفراد.

إن العلوم والتكنولوجيا، بدلاً من أن يكونا محركين مبدعين للتقدم البشري، أعيد توجيههما نحو غايات مدمرة ومعادية للإنسان.

الدليل موجود في الميزانية الأمريكية، حيث كان أكثر من نصف تمويل البحث والتطوير - الذي بلغ تريليونات الدولارات على مدار العقود الماضية - مخصصاً للأغراض العسكرية.

تخيل، على النقيض من ذلك، ما يمكن تحقيقه إذا كانت كل تلك الأموال وكل هذه المواهب العلمية موجهة نحو إيجاد حلول للمشاكل الحاسمة التي تواجه الجنس البشري اليوم، مثل: الفقر والجوع والمرض والخراب البيئي. لكنهم ليسوا كذلك، وإذا لم تكن هذه مأساة، فإن الكلمة لا تحمل أي معنى. في هذه الأثناء، فإن الإنفاق الضخم على الحرب يولد إنتاجاً هائلاً للأسلحة، يولد عدواناً متصاعداً يتسبب في مأساة إنسانية.

وتتعمق المأساة أكثر مع إدراك أن هذه مشكلة لا يمكن حلها - على الأقل ليس في سياق الواقع الأمريكي الحالي. ويرجع ذلك إلى استبداد الاقتصاد الأمريكي وإدمانه على الإنفاق العسكري.

مأساة العلوم من أجل الربح

هناك أصوات عقلانية في الخطاب العام أثارت المخاوف والتحذيرات حول فساد العلم من قبل أصحاب المال، لكن الأصوات التي تخدم مصالح الشركات قد أغرقتها. من خلال تشويه الوقائع وجعلها غير عقلانية.

إن التلاعب الذكي بنتائج البحث لخدمة المصالح التجارية الخاصة هو مناهض للعلم، وإن القوى المناهضة للعلم لها دعم مؤسساتي قوي في الولايات المتحدة، وأهمها: المؤسسات السياسية الأساسية.

كانت إحدى النتائج الخطيرة، ضعف التنظيم الحكومي للأنشطة التجارية التي تلوث الهواء الذي نتفسه، والماء الذي نشربه، والطعام الذي نأكله والأدوية التي نتناولها. وقد انخفضت بشكل ملحوظ قدرة وكالة حماية البيئة وإدارة الغذاء والدواء على توفير الرقابة التي صُممت لتوفيرها. وتتعهد عصابة ترامب بتسريع هذا الاتجاه.

عسكرة العلوم الأمريكية

لكن التشويه الأكثر مأساوية للعلم الأمريكي هو نتيجة لعسكرتها المتطرفة. انفجر العلم الكبير «وهو مفهوم يستخدمه العلماء ومؤرخو العلوم لوصف التغيرات التي طرأت على العلوم في الدول الصناعية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت الاكتشافات والمنجزات العلمية تتم عبر مشاريع ضخمة ممولة من قبل الدولة أو المؤسسات، بعد أن كانت تُنجز بواسطة مجموعات صغيرة وجهود بسيطة، وسمى هذا بالعلم الصغير» على الساحة نتيجة لمشروع مناهن خلال

حي نهر عيشة.. معركة خاسرة مع القوارض



يعاني أهالي وسكان حي نهر عيشة من جملة من المشاكل على المستوى الخدمي، بعضها مزمن على الرغم من كثرة المطالبات بحلها، وآخر ما حرر معاناتهم من انتشار القوارض وتكاثرها في الحي، الأمر الذي أصبح مصدر خطر ورعب حقيقي عليهم وعلى أبنائهم، كما على ممتلكاتهم المحدودة والبسيطة من فرش وأثاث منزلي، وكذلك على المستوى الصحي والبيئي في الحي ومحيطه.

■ مراسل قاسيون

وبداخلها، أو في غيرها من المحافظات والمدن الأخرى.

الأهالي في الحي يعززون تزايد وتكاثر القوارض، بالإضافة إلى جملة الأسباب المرتبطة بكون منطقتهم تعتبر منطقة عشوائية مهمة على المستوى الخدمي، إلى سببين أساسيين.

الأول: هو استمرار وجود بعض السواتر الترابية والردميات على مفارق بعض الحارات في الحي، والتي أصبحت بالنتيجة أشبه بمكببات القمامة الكبيرة، حيث غدت هذه الأمكنة بيئة ملائمة للقوارض وتكاثرها، بالإضافة إلى غيرها من الحشرات الكثيرة الأخرى كنبلة ملائمة لتكاثرها أيضاً.

والثاني: يتعلق بشبكة الصرف الصحي في الحي، التي أصبحت مترهلة وبجاجة لإعادة التأهيل، فهناك بعض الريكات مغلقة ودائمة الطوفان، مشكلة مجرى خارجياً للمياه الآسنة في بعض الحارات، مع ما تخلفه هذه المياه الآسنة من آثار سلبية، بيئية وصحية على قاطني الحي، وخاصة الأطفال.

خطر ورعب يومي

أحد القاطنين في الحي قال: مشكلتنا مع القوارض في الحي كبيرة، ولا يمكن مقارنتها مع مشكلة الكلاب الشاردة على سبيل المثال، فالقوارض تنتسل إلى داخل البيوت بكل سهولة، ولا شيء يمنعها من ذلك، حيث أصبحت هذه المشكلة داخل كل بيت ولم تعد تقتصر على الحارات في الحي.

مواطن آخر قال: خطر الجرذان لم يعد

خلف فرن الجوهرة، وحارة وسوق عاصم، وحارة القصر، وغيرها من الحارات الفرعية الصغيرة في الحي، أصبحت مرتعاً للجرذان والقوارض، التي تسرح ليلاً نهاراً وبأعداد كبيرة، حيث أصبح مشهد هذه القوارض المرعبة بأحجامها وكثرتها، أمراً عادياً، لكنه بحال لن يصبح اعتيادياً بالنسبة لقاطني هذا الحي المنسي.

أسباب مباشرة وغير مباشرة

تجدر الإشارة إلى أن حي نهر عيشة يعتبر منطقة سكن شعبية ذي طبيعة عشوائية، وهو مكتظ بالسكان، حيث تقطنه الآلاف من الأسر محدودة الدخل والفقيرة، وهو خليط مجتمعي متنوع من جميع المحافظات والمدن السورية، جمعهم فقرهم وبحوثهم عن فرص العمل والمأوى منخفض السعر، بيعاً وشراءً أو إيجاراً، بالمقارنة مع مناطق أخرى، لاستحالة حصولهم على السكن الصحي والنظامي الملائم بسبب الفقر وضيق ذات اليد، وهؤلاء سبق وأن عانوا ودفعوا ضريبة الحرب والأزمة، خلال السنوات الماضية وحتى وقت قريب، مزيداً من الفقر والعوز والتشرد، ناهيك عن معاناتهم وصعوبات حياتهم على المستوى المعيشي المتردي أصلاً، بالإضافة إلى ما يعانونه على مستوى نقص الخدمات في الحي وترهلها. وربما هم بذلك حالهم كحال جميع القاطنين في أحياء الفقر والعشوائيات المحيطة بدمشق

القضاء عليها فإن المعركة ستكون نتائجها خاسرة، وربما تتجاوز منطقة نهر عيشة إلى غيرها من مناطق السكن القريبة. على ذلك فقد تركزت مطالب أهالي الحي بالنسبة لمشكلتهم المؤرقة مع الجرذان على النقاط التالية:

أن تقوم البلدية بالتعاون مع المحافظة، بحملة جدية ومكثفة لمكافحة القوارض والحشرات في الحي، ومتابعتها وصولاً للقضاء على هذه الآفة التي تشكل خطراً حقيقياً على المواطنين وممتلكاتهم، كما على البيئة والصحة.

إزالة السواتر الترابية والردميات التي تسد بعض الحارات في الحي، علماً أن بعضها من مخلفات المجموعات المسلحة، وتتنظيف مداخل الحارات من هذه المخلفات.

إعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي في الحي، وإجراء عمليات الصيانة لها بشكل دوري.

إعادة تأهيل شبكة الإنارة في الحي، وإنارة الشوارع والحارات ليلاً.

مزيد من الاهتمام على المستوى الخدمي، وخاصة الصحي والبيئي.

مقتصر على ما تقوم بتخريبه خارج البيوت، بل بما تخربه داخلها أيضاً، حيث تقضم الفرش والأثاث المنزلي وتخربه بالنتيجة، والخشية منها تتعدى ذلك بالنسبة له على أطفاله أيضاً، فيضيف: «والله بخاف ع ابني من شي غصة بانفو أو أدنو وهو نايم».

مواطن ثالث قال: الخروج من البيت ليلاً أصبح مرعباً، خاصة وأن الشوارع غير مضأة، حيث تصبح الحارات ليلاً في ظلام دامس، ليضاف إلى هذا الرعب رعب إضافي من القوارض التي تسرح وتمرح ليلاً بين الأرجل.

إمكانات محدودة ومطالب معدودة

الإمكانات الذاتية لقاطني الحي على مستوى محاولة مكافحة هذه القوارض بالشكل الفردي لم ولن تجدي نفعاً، باعتبارها تبقى محدودة أمام الأعداد الكبيرة للجرذان المنتشرة في الحي، خاصة وأن الجرذان تتكاثر بشكل سريع ما يؤدي إلى تزايد أعدادها يوماً بعد آخر، فمهما تزايدت المساعي الفردية في

السواتر الترابية

والردميات على

مفارق بعض

الحارات في الحي

أصبحت أشبه

بمكببات القمامة

الكبيرة حيث غدت

هذه الأمكنة بيئة

ملائمة للقوارض

وتكاثرها

الصفوف الانتقالية.. مادة «المشروعات» إشكالية



إشكالية وضبابية

قاسيون، أجرت استطلاعاً ميدانياً في عدد من المدارس في ريف دمشق، وذلك حول مادة المشروعات، وقد تركزت الملاحظات التي تم تسجيلها من قبل المدارس المستطلعة على النقاط التالية: عدم وصول التوضيحات حول المادة. عدم وضوح الهدف من مادة المشروعات كمادة مستقلة.

هل الغاية من المادة تقويم الجانب الإبداعي لدى المتعلم، أم أنها كأي مادة أخرى؟

لماذا تم وضع «200 درجة» ولم تكن «400 درجة» مثلاً؟

هل يمكن اختيار مادة الرياضة مثلاً كموضوع لمادة المشروعات؟

كيف سيتم تقويم الطلاب بهذه المادة وقد شارف الفصل الأول على الانتهاء؟

خلل واجب المعالجة

الواضح أن المدارس المستطلعة، ربما كغيرها من المدارس الأخرى، لم تصلها التوضيحات الوزارية حول المادة حتى الآن، الأمر الذي جعل منها مادة إشكالية يشوبها الغموض، وبالتالي فقد طغت الضبابية على مضمونها ومفهومها ومعايير تقويمها، وهو أمر مشروع

مضمون التوضيح

بيّن توضيح وزارة التربية آلية توزيع الدرجات كما يلي:

درجة الأعمال في كل فصل دراسي هي 60/ درجة، وتوزع على الشكل التالي: 10% للشفهي - 10% لأوراق العمل - 20% للنشاط والمبادرات - 20% للمذاكرة.

درجة الامتحان في كل فصل دراسي هي «40» درجة.

لن نخوض الآن بالملاحظات حول آلية توزيع هذه الدرجات، ومدى دقة قياسها، كونها تحتاج إلى نقاشات تفصيلية لكيفية تطبيقها للنهوض بمستوى المتعلم، إلا أننا سنتوقف هنا حول آلية تطبيق مادة المشروعات، والتي ما زالت تعليماتها التوضيحية لم تصل إلى مرءاء المدارس، ولذلك سيطرت على تنفيذها ضبابية، سواء من قبل المدرس أو من قبل المادة. فقد ورد في توضيح الوزارة حول مادة المشروعات: «يختار المتعلم مادة في كل فصل دراسي ينفذ بها المشروع الذي يختاره بالتنسيق مع المعلم أو المدرس، ويتم تقويمه ووضع الدرجة من قبل مدرس المادة». كما تم تحديد «مفهوم المشروع» و«معايير تقويم المشروع»، في عدة أسطر لكل منها.

صدر قرار وزارة التربية رقم

543/3862/ (3/4)، حول آلية

توزيع الدرجات على أعمال الفصل

والامتحانات للصفوف الانتقالية،

ومادة المشروعات، وملفات الإنجاز،

وذلك بتاريخ 2018/7/12.

■ عابدين رشيد

ومع بدء العام الدراسي بدأت تظهر الكثير من التساؤلات والاستفسارات، من قبل مدراء المدارس والمعلمين والمعنيين بالحقل التعليمي، حول مضمون القرار أعلاه، وكيفية تطبيقه وتنفيذه، وخاصة حول مادة «المشروعات» التي تعتبر جديدة.

وبعد مضي أربعة أشهر على القرار أعلاه، وبعد أن قامت المدارس بإنهاء المذكرات «الاجتماعات» للفصل الأول، أصدرت الوزارة بعض التوضيحات حول مضمون قرارها أعلاه، حصلت قاسيون على نسخة منها، وذلك بكتابها رقم 543/6669/ (3/4) تاريخ 2018/11/14، الموجه لمديريات التربية، والذي لم يصل حتى تاريخ إعداد هذه المادة إلى الكثير من المدارس.

بالنتيجة. أخيراً، لابد من التأكيد على أن جميع معايير قياس أداء الطالب يجب أن تكون واضحة ومحددة بشكل علمي، حتى لا تخضع لمزاجية هذا المعلم أو ذاك، خاصة في ظل مساعي الابتعاد عن طريقة الحفظ والتلقين في طرائق التعليم، كما هو مبين في التوضيحات الوزارية التي يؤمل تطبيقها، ولعل ذلك يتصلب التأكيد أيضاً على أن العملية التربوية والتعليمية والنهوض بها تحتاج إلى المزيد من الجهود والمبادرات التطويرية الجدية والقابلة للحياة، اعتباراً من الآليات والأدوات والإمكانات، مروراً بأجور المعلمين وتعويضاتهم وكراماتهم، وليس انتهاءً بجملة السياسات التعليمية.

مجموعة العشرين: اعتراف رأسمالي بالفشل



العشرين، انطلقت مظاهرات من تيارات يسارية في العاصمة الأرجنتينية مناهضة للعولمة وتدعو الأرجنتين لرفض تسديد ديون صندوق النقد الدولي، فقالت الناشطة نورا دي كورتينياس «نحن ندين التوفيق بين الرئيس الأرجنتيني ماوريسيو مكري وسياسة مجموعة العشرين للاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وهو ما يعني أن تدفع البلاد الديون غير الشرعية التي يستحيل دفعها من حيث المبدأ» وأن ذلك سيؤدي إلى «سياسة أبدية للقيود في الاقتصاد، مما يعني تقليل الأجور والمعاشات»، حال بلدهم كحال جميع ضحايا صندوق النقد الدولي من دول الأطراف المستدينة منه.

مزيد من التفاؤل

إن هذا التوازي- بين التحركات الشعبية الجارية والتغيرات السياسية الاقتصادية دولياً نحو تثبيت ميزان التعددية القطبية، يدفع بالمزيد من التفاؤل، إلا أن هذا الأخير لن يتحول واقعاً دون جهود وعمل باتجاهه من قبل حوامله السياسية عالمياً ومحلياً، بما فيها سورية، فنتائج القمة العاشرة لمجموعة العشرين تشكل نقطة مضافة نحو تأمين الظرف الموضوعي للتغيير الحقيقي في البلاد وبقية الشرقين وحدهم دون تسلط واعتماد من أحد، وبعيداً عن أوهام إعادة الإعمار التي يجري رسمها وتمهيداً وترويضها حالياً اعتماداً على الظروف الدولية والتجارية والمالية الماضية، فلا «دولارات الغرب أو الخليج» الموعول عليها في هذه الأوهام لها قيمة، ولا نموذج «صندوق النقد الدولي» وأشباهه لها إمكانية الوصول قبل التحكم أساساً.

بها عبره، أما الإصلاح فأيضاً يعني به ضمناً نزع الهيمنة الأمريكية عن منظمة التجارة الدولية لتنفيذ مهمة شعارها الأنف الذكر ضمن ميزان دولي بتعددية قطبية دون هيمنة من أحد.

محاولة للحفاظ على التوتير

تجري في القمة عادةً اجتماعات على هامشها بين رؤساء الدول والوفود المشاركة نظراً لتواجدهم في مكان واحد، ولإيجاد توافقات بين الدول المتنازعة، وهو ما جرى أيضاً في هذه القمة باستثناء ترامب الذي كان من المزمع أن يجري اجتماعات مع الرئيس الروسي والرئيس التركي ورئيس كوريا الجنوبية وولي العهد السعودي ليلغيها جميعاً بذرائع مختلفة، بالإضافة إلى محاولات العرقلة على نتائج القمة لكنها لم تجد نفعاً، أهم هذه الاجتماعات الملغاة كانت مع الرئيس الروسي بذريعة خلافات مضيق كيرتش، ولكن حقيقة الإلغاء تعود للانقسامات الأمريكية داخلياً، حسب ما عبر عنه الجانب الروسي أيضاً، حيث يبدو أن هنالك تياراً في الداخل الأمريكي يدرك بأن نتائج هكذا اجتماع لن تكون أفضل من قمة هلسنكي، التي تعرض فيها ترامب لانتقادات اتهمته بالإذعان لروسيا والظهور بموقع الضعيف حينها، هذا بالإضافة إلى المصلحة الأمريكية في استدامة التوتير سواء فيما يخص التجارة الدولية، أو اتفاقيات النفط، أو معاهدة الصواريخ وغيرها التي تجبر هذه الاجتماعات على التوصل لتوافقات عامة حولها على أقل تقدير.

احتجاجات أرجنتينية

بالتوازي مع بدء اجتماع مجموعة

إن هذا التوازي بين التحركات الشعبية الجارية والتغيرات السياسية الاقتصادية دولياً نحو تثبيت ميزان التعددية يدفع بالميزان المتوازن من التفاؤل

«إدارة الأزمة المالية» أو الأدق «إدارة الأزمة الرأسمالية» وفقاً لما يتماشى مع مصالح الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً، بتصديرها عبر أدواتها على حساب جميع البلدان الأخرى وشعوبها، أما اليوم ومع مجمل المتغيرات الدولية، ومع ما ظهر في أثناء الاجتماع وفي بيانه الختامي، فقد بدا أنه بدأت عملية تحول لهدف المجموعة من «إدارة» إلى «حل الأزمة المالية»، بغض النظر عن إمكانية هذا الحل نهائياً بالمعنى العلمي في الرأسمالية التي تأكل نفسها، ولكن هذا المتغير يعني على المدى البعيد أن ذاك النمو الذي كان يفضل حلقاً محدوداً على حساب سائر الدول لم يعد متاحاً، وأن العولمة الاقتصادية على الهيئة الأمريكية قد أصبحت من الماضي، فالأمر يسير الميزان الدولي نحو تعددية قطبية، سياسياً واقتصادياً.

فشل منظمة التجارة الدولية

تأتي «منظمة التجارة الدولية» أيضاً ضمن هذا السياق، فهي من تلك المؤسسات نفسها التي أنشئت على أعقاب الحرب العالمية الثانية لصالح الأحادية القطبية الأمريكية، بشعار «انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية»، لتكون في هذا الاجتماع العاشر لمجموعة العشرين محوراً أساسياً بمناقشته والرد على «السياسات الحمائية الأمريكية» المثبتة مؤخراً، فقد اعترفت المجموعة علناً بفشل هذه المنظمة، وتم الاتفاق على إصلاحها وعلى العمل بنظام تجارة تعددي، وتعني هذه التعددية ضمناً وبالتحديد موضوع الدولار وارتباطه بالعمليات التجارية الدولية التي تتيح لواشنطن التحكم

جرت القمة العاشرة لمجموعة العشرين في العاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس في 31 تشرين الثاني و1 كانون الأول لتنتهي بصور بيانها الختامي وأهم ما ورد فيه: العمل على إصلاح منظمة التجارة العالمية، والتأكيد على استمرار العمل باتفاقية «باريس» للمناخ العالمي بصرف النظر عن انسحاب واشنطن منها.

■ يزن بوظو

يجدر في البدء التذكير بأن مجموعة العشرين تأسست في عام 1999 في واشنطن على إثر الأزمات المالية العالمية، وهي تضم 19 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وكان يحضرها في البدء وزراء مالية أعضاء مجموعة العشرين، بغاية تعزيز الاستقرار المالي الدولي وتنسيق العمل بين الدول الصناعية الكبرى لتفادي الأزمات الاقتصادية، ثم لأول مرة وعلى إثر الأزمة التي حدثت في 2008 اجتمع بها رؤساء الدول الأعضاء واستمرت على هذا النحو، وتستضيف مجموعة العشرين في اجتماعاتها عدداً من أعضاء المؤسسات الدولية مثل: صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

من الإدارة إلى الحل

إن مجموعة العشرين هذه كغيرها من المجموعات والمؤسسات الدولية تتباين وتختلف آلياتها ونتائجها تبعاً للتغيرات السياسية الجارية دولياً، وفي التحديد موازين القوى الدولية، فضمن هذا السياق شكلت المجموعة أساساً في ذاك الزمن الذي كانت تسوده أحادية قطبية من الجانب الأمريكي، وخلف كل شعاراتها كان يقبع هدف

خمس الوفيات سببها رداءة النظام الغذائي



صدر تقرير جديد عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو»، بالتعاون مع اللجنة العالمية المعنية بالزراعة ونظم الأغذية، حول النظام الغذائي والهدر في الأغذية، ومما ورد فيه أن: «من بين كل خمس وفيات في العالم، هناك وفاة ترتبط برداءة النظام الغذائي».

■ عادل إبراهيم

وقد تم نشر إيجاز عن التقرير عبر موقع المنظمة بتاريخ 2018/11/7، تحت عنوان: «بدون إهدار، لن يكون هناك احتياج: تحسين الأنظمة الغذائية من خلال تقليل فقد الأغذية وهدرها»، حيث حث الإيجاز الخاص بالسياسات «صناع القرار على وضع هدف الحد من فقد الأغذية وهدرها على جدول الأولويات، وذلك لتحسين عملية وصول الناس إلى الغذاء الصحي والمغذي».

ثلث الأغذية مهدور

التقرير أشار إلى أخطار النظم الغذائية الرديئة على الصحة العامة، مبيناً بأنها: «أكبر من خطر الملاريا أو السل أو الحصبة»، في حين أن: «ثلث إجمالي الأغذية المنتجة للاستهلاك البشري لا يصل أبداً إلى مائدة المستهلك». وحول ذلك ورد أن: «بعض أنواع الأغذية كالفاكهة والخضراوات والحبوب والمكسرات ومنتجات الألبان واللحوم والمأكولات البحرية غنية بالعناصر الغذائية، ولكنها أيضاً قابلة للتلف وعرضة للفق في جميع مراحل النظام الغذائي».

وبحسب الإيجاز فإن: «التقرير يحتوي على أرقام مذهلة تشير إلى أنه وفي كل عام، يتم فقدان أو هدر أكثر من نصف جميع الفواكه والخضار المنتجة عالمياً، ولا يتم استهلاك 25% من اللحوم، التي تعد مصدراً حيوياً

للبروتين، أي: ما يعادل 75 مليون بقرة».

بلدان فقيرة وأخرى غنية

الإيجاز، قارن بين البلدان ذات الدخل المنخفض، والبلدان ذات الدخل المرتفع على مستوى العناصر الغذائية المتوفرة فعلياً للاستهلاك، وتأثير ذلك المباشر على عدد السرعات الحرارية، من خلال بيانات منظمة «الفاو»، حيث أشار إلى أنه: «في البلدان ذات الدخل المنخفض، يتم فقد غالبية الغذاء أثناء الحصاد والتخزين والمعالجة والنقل»، على الطرف المقابل ففي البلدان ذات الدخل المرتفع «تتمثل المشكلة في هدر الغذاء على مستوى البيع بالتجزئة والاستهلاك». وبحسب الإيجاز: «تقدر قيمة الأغذية المفقودة أو المهدورة سنوياً على الصعيد العالمي بنحو تريليون دولار أمريكي». كما أورد التقرير مثلاً على ذلك، حيث بين

تقدر قيمة الأغذية المفقودة أو المهدورة سنوياً على الصعيد العالمي بنحو تريليون دولار أمريكي.

أن: «الزراعة تنتج من فيتامين A أكثر مما نحتاجه بنسبة 22%. ومع ذلك، وبعد احتساب الفقد والهدر، تبقى الكمية المتاحة للاستهلاك البشري أقل من الكمية اللازمة بنسبة 11%».

اقتراحات وتدابير

إيجاز السياسات استناداً للتقرير، قدم سلسلة من الإجراءات التي يمكن تطبيقها عبر النظام الغذائي بأكمله، على شكل مقترحات تمحورت حول النقاط التالية:

- تتقيف أصحاب المصلحة.
- التركيز على الأطعمة القابلة للتلف.
- تحسين البنية التحتية للقطاعين العام والخاص.
- تشجيع الابتكار.
- سد الفجوات في البيانات والمعرفة حول الفاقد والمهدر من الغذاء.
- مؤكد بأن: «الحد من فقد الأغذية وهدرها

سيساهم في تحقيق عائدات اقتصادية، كما أن تناول المزيد من الأغذية التي تم إنتاجها بالفعل سيؤدي إلى تجنب إهدار المياه والأراضي والطاقة التي استخدمت في إنتاجها».

أرقام سابقة

تجدر الإشارة إلى بعض الأرقام الصادرة عن منظمة «الفاو» عبر تقارير وبيانات سابقة معتمدة من قبلها:

- ثمة 815 مليون شخص يعانون من الجوع المزمن.
- هناك 155 مليون طفل تحت سن الخامسة مصابون بمرض التقرن.
- يموت نحو 3,4 مليون شخص كل عام بسبب فرط الوزن والبدانة.
- تبلغ كلفة سوء التغذية نحو 3,5 تريليون دولار سنوياً.

الإنتاج التصديري ضمن سلسلة عالمية.. تقرير UNCTAD 2018



● تم الترويج للعولمة، على أنها تحقق التكامل التنموي عبر العالم. ومن ضمنه تم الترويج لفكرة تحول الدول النامية إلى جزء من سلاسل القيمة العالمية «وهو مصطلح مرتبط بالإنتاج والتجارة العالمية، حيث مراحل مختلفة من العملية الاستثمارية والإنتاجية والتجارية تتموضع عبر بلدان مختلفة عبر العالم». على اعتبار أن انضمام الدول النامية إلى هذه السلاسل، يتيح لها الارتباط بالشركات العالمية دون مواجهة المخاطر وتكاليف الاستثمار، وبالمقابل فإنها تحصل على ميزات مقابل تقديم ميزتها التنافسية الأساسية... وهي العمالة الرخيصة غير الماهرة.

● تم الترويج لهذه الفكرة على أنها ستؤدي إلى تكامل في الاقتصاد العالمي، ومواجهة الفقر، ولكن الوقائع تدل على أن الأنماط الإنتاجية التجارية في ظل العولمة المفرطة ساهمت في استقطاب الدخل، وتوزيع الثروة، في الشمال والجنوب.

● تحصل الحلقات الخارجية في هذه السلاسل، على حصة هامة من القيمة

صدر تقرير منظمة الأمم المتحدة unctad للتجارة والتنمية، وننتقي منه في هذا العدد أفكاراً ومقاطع، حول التجارة في ظل تغول العولمة، وعلاقتها باللامساواة.

كان أقل حيث تراجعت حصتهم بنسبة 1,3%، بينما تراجعت حصة عمال التصنيع المباشر بنسبة 1,7%. ● هنالك عدة دول صاعدة لا تنطبق عليها هذه المعادلة، حيث رغم انخراطها في سلاسل القيمة العالمية، إلا أنها خففت حصة رأس المال، وزادت حصة الأجور. ولكن الزيادة الأساسية أتت في حصة العمال الأكثر تأهيلاً، فيما يسمى عمال المقرات الأساسية. ففي الصين مثلاً: انخفضت حصة رأس المال من الصادرات المعولة بين 2000-2014 قد بنسبة 7,5%، واكتسب العمال هذه الحصة، ولكن بنسبة زيادة 6% لعمال المقر، و1,5% تقريباً لعمال التصنيع. وكذلك انخفضت في روسيا حصة رأس المال ضمن هذا النوع من الإنتاج المعولم بنسبة 4% تقريباً، مقابل ازدياد حصة عمال المقر بنسبة 8%، وتراجع حصة عمال التصنيع بنسبة 4,2%، وكذلك الأمر في البرازيل التي انخفضت حصة رأس المال فيها بنسبة 6% تقريباً، مقابل زيادة 8% في حصة عمال المقر، وتراجع 2% في حصة عمال التصنيع.

سلاسل القيمة العالمية هذه، تؤدي إلى ارتفاع مستوى اللامساواة بين حصة رأس المال- الأرباح، وحصة الأجور. وضمن حصة الأجور ذاتها حسب نوع العمل. فبين عامي 2000-2014 ازدادت حصة رأس المال ضمن سلاسل القيمة هذه بنسبة 3%، وتراجعت حصة العمل بنسبة 3% بالمقابل. ولكن التراجع في حصة عمال المقرات الأساسية

محلية. أقل هذه النسب كانت في تايوان وسنغافورة وماليزيا وتايلاند بنسب بين 56%-61% للبلد نفسها، مقابل الباقي للأطراف الأجنبية، وهي الدول الأكثر اجتذاباً لرؤوس الأموال، واندماجاً في سلاسل القيمة العالمية، حيث تنتج في أسواقها سلعاً وخدمات تصديرية. ● يظهر من البيانات أيضاً: أن

المضافة، ويظهر هذا في الحصة من قيمة الصادرات. فعندما تتضمن دولة نامية إلى الإنتاج التصديري لصالح أطراف أو شركات خارجية في سلسلة الإنتاج معولمة، فإن جزءاً هاماً من قيمة الصادرات يعود للخارج. حيث بلغت حصة الأطراف الخارجية في القيمة المضافة في صادرات الدول النامية نسبة 25% من قيمة الصادرات، والباقي حصة

الصورة عالمياً

الهروب من الأزمة عبر مضيق كيرتش



في مطلع الأسبوع الماضي، أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن احتجازها لعدة زوارق عسكرية تابعة للبحرية الأوكرانية بعد تجاوزها للمياه الإقليمية الروسية في بحر آزوف، حسب المتحدث في الوزارة، فيما نفى الجانب الأوكراني قيام الزوارق المذكورة بدخول المياه الروسية واصفاً التصرف الروسي بالاعتداء، ليتم بعدها إعلان حالة الطوارئ في البلاد.

جواد محمد

تبعاً لهذه الحادثة، بدأ الجانب الأوكراني باتخاذ بعض الإجراءات عسكرية الطابع، على الحدود البرية والبحرية مع روسيا الاتحادية، بالإضافة إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد، بالرغم من عدم قيام الجانب الروسي بأية تحركات عسكرية برية أو بحرية تستدعي ذلك.

احتواء الفعل ورد الفعل

يبدو واضحاً أن الجانب الروسي لا يريد الدخول في سلسلة الفعل ورد الفعل مع تلك القوى والدول التي تدفعها الولايات المتحدة إلى احتكاك معها، استناداً لفكرة عدم التعرض للنتائج، بل معالجة الأسباب الممتثلة أساساً بتبعية البنية السياسية الحاكمة الأوكرانية شبه النامة للولايات المتحدة، وهو ما أكدته المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، بالقول: إن الرد بالمثل على كل قرارات كييف ليس مناسباً.

أما إذا نظرنا للأمر من ناحية توازن القوى، فهناك فرق واضح في القوى والإمكانات العسكرية لصالح روسيا، مع قوات برية متواجدة أصلاً على الحدود الغربية، تناظراً مع نظيراتها

التابعة لحلف الناتو الأمر الذي لا يولد أية حاجة لتحريك أية قوات.

محاولة إحياء بؤرة التوتر القديمة الجديدة

ينبغي التنويه إلى نقطة أساسية، تتمثل بأن بحر آزوف خاضع لروسيا وأوكرانيا فقط من الناحية القانونية، نظراً لعدم وجود دول أخرى تطل عليه، ما يحجّم من إمكانية تحرك قوات عسكرية غير تابعة للدولتين المذكورتين في هذا البحر، الذي يتصل بدوره مع البحر الأسود عبر مضيق كيرتش التابع لروسيا كلياً.

إن الحادثة المذكورة تشير إلى بعض النقاط والقضايا الهامة التي يمكن تلخيصها بما يلي: أولاً: إن دولة بوزن أوكرانيا لا تستطيع القيام بأية إجراءات أو تحركات عسكرية ضد دولة بوزن روسيا دون إيعاز من الولايات المتحدة، في حالة قد ينتج عنها حالة توتر على الحدود الروسية المباشرة، ودفعها إلى القيام بردات فعل غير محمودة العواقب، وتبدأ في النهاية حملة إعلامية جديدة، في محاولة شيطنة روسيا وتقديمها كعرب سيجتاح أوروبا. كما تعزز هذه الفكرة المفاوضات الجارية بين القيادة الأوكرانية وواشنطن لنشر

قاعدة عسكرية أمريكية في أوكرانيا. ثانياً: إن أحد أهم الأهداف غير المعلنة لهذه الحادثة يتمثل بدفع الأوروبيين إلى اتخاذ موقف معاد لروسيا دفاعاً عن أوكرانيا عبر القنوات الإعلامية والدبلوماسية، وهو ما أكدّه وزير الخارجية الألماني السابق، زيغمار غابرييل، بالقول: إن أوكرانيا حاولت جرّ ألمانيا إلى الحرب في الحادث الذي وقع الأسبوع الماضي في مضيق كيرتش.

في البحر الأسود، وهو الأمر الذي على ما يبدو لم يتحقق، وذلك نظراً للمواقف الأوروبية الداعية إلى ضبط النفس، والتي كان آخرها دعوة ميركل إلى تشكيل لجنة رباعية لتقييم وحل المشكلة.

ثالثاً: إن الحادثة المذكورة هي في الوقت نفسه محاولة من القوى الحاكمة في أوكرانيا للتملص من القضايا الإشكالية الداخلية المتمثلة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي السيء جداً، خصوصاً بعد سحب الجانب الروسي لتسهيلات الاقتصاد الأوكرانية إثر تحالفها المباشر مع الولايات المتحدة ضدها. بالتالي، هي محاولة لتوجيه الرأي العام الأوكراني الداخلي نحو مشكلة خارجية مفتعلة مع روسيا، خصوصاً مع اقتراب الانتخابات

الرئاسية والبرلمانية الأوكرانية، ومع الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها أوكرانيا احتجاجاً على الأوضاع المعيشية ورفع أسعار الوقود. إذ اعتبرت زاخاروفا أن محاولات تشبث الرئيس الأوكراني، بيترو بوروشينكو، بالسلطة تجرّ أوكرانيا إلى مغامرة قد تؤدي إلى تداعيات كارثية.

محاولة فاشلة

إن توتير تخوم الأعداء الإستراتيجيين للولايات المتحدة هو توجه عام تتبناه أمريكا خلال المرحلة الحالية، في محاولة لإطالة أمد الأزمات بهدف تأجيل انفجار أزمتها، بالتالي، يمكن أن نشهد بعض الاستقرار في تلك النقاط التي لا تعتبر متاخمة مباشرة لروسيا والصين، ولكن لا نستبعد حدوث مزيد من التوتر في تايوان وكوريا وأفغانستان وأوكرانيا، وذلك نظراً لعدم قدرة الولايات المتحدة الاشتباك على طول الخارطة العالمية، لكن تبدل التوازنات الجاري اليوم، وصعود قوى تلجم مشروع التوتير الأمريكي سيعيق هذه العملية، وهو ما يعززه السلوك الروسي بالتعامل مع الحادثة المذكورة وغيرها من الملفات.

• خرج آلاف الفرنسيين السبت الماضي ضمن الموجه الثالثة من الحركات الاحتجاجية التي أعلنتها حركة «السترات الصفراء»، احتجاجاً على قرار الرئيس ماكرون، بفرض مزيد من الضرائب على الوقود.

• أطلقت القوات الأمنية العراقية النار لتفريق عشرات من المدنيين تظاهروا في محافظة البصرة جنوبي العراق، حيث ندد المتظاهرون بسوء الخدمات والفساد في البلاد، وأحرقوا إطارات السيارات.

• قال نائب وزير الدفاع الروسي، الكسندر فومين، إن: «دول الناتو تتسلح، وتقوم تحت غطاء التدريبات بتركيز قواتها، وتنشر معدات عسكرية ثقيلة في دول البلطيق وبولندا وغيرها من البلدان».

• صدّق الرئيس بوتين على اتفاقية مؤقتة لإنشاء منطقة تجارة حرة على نطاق محدود من السلع بين إيران والاتحاد الأوراسي، الذي يضم بالإضافة إلى روسيا كلاً من كازاخستان وقزغيزستان وأرمينيا وبيلاوروس.

• ذكر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال مشاركته في منتدى عن الاستثمار في موسكو، أن تمكناً من تنفيذ «إس 400» دون استخدام العملة الأمريكية وسيلة للدفع.

• أشار لافروف خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع نظيره البرتغالي أوغوستو سانتوش سيلفا في لشبونة، إلى أن طرح واشنطن شروطاً لمحاربة «داعش» تدل على امتلاكها أجندة خفية في سورية.



الاتحاد الأوروبي عصي على الإصلاح...



إنه لما يصدم رؤية حكومة اليمين الموجودة في السلطة في إيطاليا منذ 2018 رفضها تقليص العجز في الميزانية، بينما تدّعي ما تسمى بالحكومات اليسارية لقيود التقشف. الناس في منطقة اليورو لم يكونوا أكثر قرفاً من السياسات التي يفرضها القادة الأوروبيون ورأس المال الكبير عليهم، ولهذا فإن الوقت المناسب الآن أمام اليسار الجذري لأن يبدأ بمواجهة بني الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو. لقد حان الوقت لكشف أزمة شرعيته، واستخدام هذه الأزمة كوسيلة لمقارعة التحديات التي يواجهها السكان.

■ إيريك توسان

تعريب وإعداد: عروة درويش

يحتاج اليسار إلى تبني إستراتيجية دولية مناهضة للرأسمالية، وأن يدفع قدماً نحو فدرالية اشتراكية- بيئية لشعوب أوروبا. يطمح الجزء الأكبر من السكان إلى تغيير جذري، فإن أظهر اليسار بأن لديه مقترحات قوية وهو مستعد للالتزام الكامل بتحقيقها، يمكن له عندها أن يحصد دعماً شعبياً. على اليسار أن يستعد لاتباع مسار عمل جذري عميق، وأحد أهم وأكثر المواضيع واقعية التي يجب أن يغطيها هذا الحراك يتعلق بطريقة استخدام المديونية العامة كذريعة لتبرير سياسات التقشف.

الأزمة المتصاعدة منذ 2008

إن الطريقة التي أدارت فيها الحكومات، الأزمة الاقتصادية والمصرفية التي بدأت في 2007-2008 قادت إلى زيادة هائلة في الدين العام. واعتباراً من أيار 2010 باتت مسألة الدين العام مصدر قلق رئيس لليونان، ولبقية منطقة اليورو. فقد نتج عن البرنامج الأول- بقيمة 110 مليار يورو، والذي فرضته ترويسكا أنشئت خفياً لإنفاذه- زيادة وحشية في الدين العام اليوناني. والحال كان كذلك أيضاً في أيرلندا 2010، والبرتغال 2011، وقبرص 2013، وإسبانيا.

يجب تعلم الدروس من السياسات الفاشلة التي تبنتها حكومة أليكسيس تسيراس في 2015 لكسر قيود التقشف. كما أنه من الضروري أيضاً أن ندرك حدود حكومة الأقلية الاشتراكية لأنطونيو كوستا في البرتغال.

على السياسات البديلة المنحازة لمصالح

الشعب أن تتعامل بشكل متزامن مع التقشف والدين العام والمصارف الخاصة ومنطقة اليورو، وأن تقارع الميل النخبوي لدعم السلطات القمعية، وأن تحرص على صياغة دستور جديد. تظهر التجربة القصيرة في منطقة اليورو بين 2010 و2018 بأنه يستحيل كسر قيود التقشف ما لم تكن الاستجابة- على جميع المشاكل المذكور- تقدمية. كما لا بد من معالجة مشاكل المناخ بكل تأكيد، وكذلك الأزمات الإنسانية التي تسببها: - سياسة تحصين الحدود الأوروبية والتي تؤدي لمقتل الكثيرين من المهاجرين وطالبي اللجوء الآتين عبر المتوسط، - والأزمة في شرق المتوسط، - وتساعد اليمين والفاشية. وعلى اليسار الجذري الأوروبي أن يمد الصلات مع الحركات اليسارية الجذرية والنقابية والنسوية والبيئية في الولايات المتحدة، والتي تتأهض المؤسسة القائمة وترامب، وكذلك من الحاسم أن تمد هذه الصلات إلى اليسار البريطاني بزعامة كوربين.

التمرد على شروط

الدائنين وبرامج التقشف

إن مشكلة اليسار غير الجذري أنه لا يزال يرى في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو فرصة للعودة إلى السياسات الديمقراطية الاجتماعية وإلى الإجراءات الكينزية الأقل ظلماً من أجل إعادة إطلاق الاقتصاد. لكن الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو غير قابلين للإصلاح. فقد بدا واضحاً من تجربة عام 2015 استحالة الحديث مع المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي عن احترام النقاش الديمقراطي والاقتراع العام الشرعي عندما

إن الطريقة التي أدارت فيها الحكومات الاقتصادية والمصرفية التي بدأت في 2008 قادت إلى زيادة هائلة في الدين العام

الأوروبي. فرغم أن الحكومة اليونانية قامت بأكثر مما يلزم لتثبيت بانها «حكومة معتدلة»، فقد واطب الإعلام السائد وقادة أوروبا على معاملة أليكسيس تسيراس ويانيس فاروفاكيس بوصفهم متمردين، أو حتى بوصفهم جذريين مناهضين لأوروبا. لقد حاربت الترويكا تجربة الحكومة اليونانية بين كانون الثاني وتموز 2015 من أجل أن تري الشعوب الأوروبية بأنه لا بديل عن الرأسمالية النيوليبرالية.

لم يرض إذعان حكومة تسيراس الأولى صندوق النقد الدولي وقادة أوروبا بما يكفي، فاستمرت الضغوط على حكومته الثانية لتطبيق سياسات نيوليبرالية أكثر، وخاصة الهجوم على الملكية العامة وأنظمة التقاعد والرفاه، ومساعدة رؤوس الأموال الكبرى عبر إدخال المزيد من الإجراءات القضائية والقانونية التي تشكل انحيازاً جوهرياً بنيوياً لصالح عمليات الخصخصة.

وتطول اللائحة بهذه الإجراءات ومنها: تغيير تشريع إفلاس الشركات، بحيث تكون الأولوية لسداد ديونها للمصارف على حساب موظفيها ورواتب التقاعد. تهميش السلطات العامة بشكل كلي بما يخص المصارف. زيادة سلطة الهيئات المستقلة لجمع الضرائب. زيادة التراجع في قوانين حماية العمال وحقوقهم في الإضراب. زيادة الخصخصة. تبني تشريعات تسمح بطرد المستأجرين المدينين من منازلهم بالقوة والسماح ببيع ممتلكاتهم في مزاد عبر الإنترنت، وقمع المواطنين الذين يقدمون العون للأشخاص المعرضين لخطر الإخلاء. أليات تخفيضات تلقائية للميزانية إن لم يتم الوفاء بأهداف فائض الموازنة المحدد في البروتوكول الثالث، ورغم ذلك عندما خرجت اليونان بشكل رسمي من البروتوكول الثالث في 10 آب 2018، بقيت قيود الموازنة ذاتها سارية.

يجب أن يكون الدرس الأول الذي يتم استخلاصه من كل هذا هو: لا يمكن للشعوب ولا للسلطات التي يتم تقييدها ببرامج

تعلق الأمر باليونان، أو عندما سيتعلق بالشرعية في دولة أخرى. لقد رفضت هذه المؤسسات النخبوية استفتاء الخامس من تموز- حول قبول مقترحات الإنقاذ المالي التي قدمها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي- بأظافرها وأسنانها من خلال الابتزاز والإجبار (مثل: إجبار المصارف اليونانية على إغلاق أبوابها لخمسة أيام سابقة للاستفتاء)، بل قامت بأكثر من ذلك بتجاهلها للمبادئ الديمقراطية وباتت مطالبها أكثر قمعية.

وحتى الاقتراحات التي يمكن تصنيفها بأنها مجدية اقتصادياً ومعتدلة، لم تجد فرصة لقبولها من قبل السلطات الأوروبية، مثل الذي تقدم به يانيس فاروفاكيس في شباط 2015، وزير الاقتصاد اليوناني في حينه، بأن يتم استبدال الدين اليوناني بنوعين جديدين من السندات- إما مقترنة بالنمو أو ثابتة- حيث سيكون على اليونان أن تدفع الفوائد بشكل ثابت. لقد لقي هذا الاقتراح الرفض كغيره من الاقتراحات التي قدمتها البلدان المدينة «مثل الدين المشترك أو السندات المقومة باليورو بشكل تبادلي... إلخ»، والتي كانت قابلة للحياة لو وجدت لها أدنى مصغية. لا يمكن لحكومة تقدمية أن تأمل بأن يتم الاستماع لها أو احترامها، أو على الأقل مساعدتها، من قبل المفوضية الأوروبية أو من البنك المركزي الأوروبي أو من «آلية الاستقرار الأوروبي». وهو ما يجب أخذه بالاعتبار من قبل الأحزاب التي وضعت اقتراحات شبيهة للانتخابات الأوروبية القادمة في أيار 2019.

يمكن للبنك المركزي الأوروبي أن يشل نظام المصارف في منطقة اليورو عبر منع المصارف من الوصول إلى السيولة، وقد استخدمت هذه الآلية للهيمنة من قبل البنك المركزي، ومن قبل الاتحاد المصرفي من أجل دعم تسلط المؤسسات الأوروبية على اليونان عام 2015، وذلك للتأكد من فشل أية محاولات صعود حكومة تقدمية.

إن أزمة اليونان قادرة على جعلنا نرى بوضوح الكنه الحقيقي لمعاهدة الاتحاد

المطلوب يسار على قدر التحديات

حقوق الإنسان الرئيسية. بينما في إسبانيا والبرتغال وقبرص وإيرلندا فالأمر يعتمد على التوازن بين القوة والصورة الاقتصادية الحالية. من الممكن في بلدان أخرى أن نقوم بالتدقيق أولاً ثم نقرر الإيقاف على السداد. يجب تقدير وضع كل دولة على حدة قبل القيام بأي من هذه الإجراءات.

وبما أن البنك المركزي الأوروبي يخيف الشعوب باتخاذ إجراءات انتقامية، فلدى هذه الشعوب سلاح فعال في مواجهته: إنها السندات الأجنبية التي يملكها والتي اشتراها في سياق التسهيل الكمي. ففي 30 أيلول 2018 كان يملك سندات إسبانية بقيمة 256 مليار يورو، وإيطالية بقيمة 360 مليار يورو، وفرنسية بقيمة 414 مليار يورو، وبرتغالية بقيمة 36 مليار يورو. ماذا لو أعلنت حكومة يسارية في فرنسا أو إسبانيا للبنك المركزي الأوروبي: «إن حاولتم منعنا من تطبيق السياسات التي انتخبنا الشعب كي نطبقها، فسنعلق سداد قيمة السندات التي تملكونها»، وسينطبق هذا على قيمة السندات وعلى فوائدها. فإن قامت هذه الحكومات بتدقيق هذه السندات مع شعوبها وحكمت عليها بأنها «بغیضة odious»، فسيكون رفضها عملاً شريعياً.

إجراء رقابة شديدة على حركة رأس المال، ولا يعني هذا الإضرار بالناس العاديين الذين يحولون بضعة مئات أو آلاف يورو، بل المستهدف هي رؤوس الأموال الكبرى.

تأميم قطاع الطاقة والقطاع المصرفي. ولا يعني هذا مجرد تطوير مركز مصرفي عام، بل الإعلان عن الاحتكار العام للقطاع المالي، مثل: المصارف وشركات التأمين، ووضعها تحت تصرف المواطنين. أي باختصار:

تحويل القطاع المالي إلى خدمة عامة. إنشاء عملة مكملة غير قابلة للتحويل مقابل اليورو، وذلك سواء قررت هذه الدول الخروج من منطقة اليورو أو البقاء فيها. فإشياء عملة مكملة مخصصة للتبادل المحلي يتم عبرها الدفع لقاء الخدمات والتقاعد والأجور والضرائب سيوفر ارتياعاً جزئياً من دكتاتورية اليورو والبنك المركزي الأوروبي. إصلاح ضريبي شامل. بإزالة ضريبة القيمة المضافة عن البضائع والخدمات الاستهلاكية الأساسية مثل: الغذاء والكهرباء والمياه حتى الوصول إلى درجة استهلاك معينة للفرد. ورفعها من جهة أخرى على أرباح الشركات والأجور التي تتجاوز حداً معيناً. أي باختصار: ضرائب تقدمية تستهدف الثروة والأرباح والعقارات الربحية ولا تستهدف العقارات السكنية. وسيكون من شأن هذا إجراء أن يؤثر بشكل سريع على إعادة توزيع الثروة، إذا ما اقترن بغيره من الإجراءات التي تمنع التهرب والاحتيايل. إعادة تأميم الشركات التي تمت خصخصتها. تطبيق خطة طوارئ واسعة النطاق لخلق فرص عمل نافعة اجتماعياً ولتقليص ساعات العمل دون التأثير على الأجور.

إطلاق عملية تأسيس دستورية حقيقية تسمح للشعوب بالتعبير عن الكفاح المناهض للتوجه الرأسمالي، وذلك كنقطة بدء لعملية شبيهة على المستوى الأوروبي ككل.



خاصة على الرضوخ لإجراءات التقشف المفروضة من الأعلى بهدف «تحقيق توازن الموازنة»، ولنا في كارثة التجربة اليونانية أسوة حسنة.

الدعوة للتعبئة الشعبية، على كلا المستويين الوطني والأوروبي. فشلت مثل هذه المبادرات في اليونان وفي بقية أنحاء أوروبا في عام 2015. من الواضح فشل الحركة الاشتراكية الأوروبية في تحقيق نجاح كبير في حشد التظاهرات، والتي رغم حدوث بعضها لم تكف لإظهار التعاطف مع الشعب اليوناني. لكن علينا أن نبحث عن أسباب أخرى لهذا الفشل، مثل: أن حكومة تسييراس التي دعت للتعبئة من أجل استفتاء 5 تموز 2015، لم تحترم إرادة 61,5% من اليونانيين الذين رفضوا القبول بمطالب الدائنين.

لنتذكر بأن فاروفاكيس وتسييراس كانوا طوال الفترة بين شباط وحزيران 2015 يخرجون بعد كل جولة مفاوضات ليصرخوا للناس، بأن الأمور جيدة وفي تحسن، مخفين عنهم ما كان يحصل بحق. لنفترض بأنهم كانوا شفافين مع جمهورهم وشرحوا للإعلام وفي الخطب العامة وفي قاعات المؤتمرات في بروكسل وفي كل مكان ذهبوا إليه، ما كان يحدث حقاً. لكن الناس احتشدوا بمئات الآلاف أو بالملايين، ولكانت وسائل التواصل الاجتماعي لتعج بالدعوات لنهج بديل.

إطلاق تدقيق للديون بمشاركة المواطنين. فالأوضاع في دول الاتحاد الأوروبي مختلفة بعضها عن بعض. ففي بعض الدول كاليونان الأولوية الكبرى هي لإيقاف سداد الديون من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية وضمان

من المنطقي أن نشك بإمكانية حدوث هذا. لنفترض بأن ميلانشون ربح وشكل حكومة تعترزم تقديم سياسات اشتراكية في محاولة لإصلاح اليورو، فكيف ستكون قادرة على ذلك؟ سيكون من الواقعي جداً أن تقوم مثل هكذا حكومة بتجاهل الاتفاقية الأوروبية الحالية، لكن هل ستتمكن من إصلاح منطقة اليورو؟ سيتطلب حدوث ذلك انتصارات انتخابية تقدمية متزامنة في الدول الرئيسية وفي الدول الطرفية. لكن مما لا شك فيه أن حكومة فرنسية يسارية جريئة يمكنها أن تتخذ إجراءات لصالح شعبها ولصالح شعوب العالم، كمثال أن تقوم بإلغاء الديون اليونانية وديون الدول النامية اتجاه فرنسا، وهذا سيرك أثراً إيجابياً على طول أوروبا.

ولهذا فأحد الدروس هو: لن نتمكن من الخروج من الأزمة عبر انتهاج مقاربات قومية. من المهم الآن أن تتبنى إستراتيجيات دولية- أممية تهدف للتكامل الأوروبي الذي يربط جميع الشعوب المناهضة لشكل الاندماج الحالي الذي تهيم عليه بالكامل مصالح رأس المال الكبير.

كذلك هنالك حاجة للاستمرار في الحملات وتنسيق الإجراءات على مستوى القارة وما وراءها بخصوص قضايا الدين، والحق بالإقامة، واستقبال المهاجرين واللاجئين، والصحة العامة، والتعليم العام، والحق بالعمل والكفاح من أجل إغلاق مفاعلات الطاقة النووية، والتقليص الجذري لاستخدام الوقود الأحفوري، ومقارعة إغراق الضرائب والجنان الضريبية، والنضال من أجل تأميم المصارف وشركات التأمين، والقيام بأعمال مناهضة لقمع السلطات المتزايد، والكفاح ضد التمييز على أساس الجنس والاتجاه، وتعزيز مفاهيم النفع العام، وإطلاق العمليات التأسيسية.

الإجراءات اللازمة للحل

تجب لتحقيق ذلك عدة أشياء أساسية، منها: على الحكومة اليسارية أن تعصي المفوضية الأوروبية بشكل صريح وشفاف، وأن تعلن لجماهيرها العزم على ذلك. وهذا ينطبق

التقشف أن تضع حداً لخروقات حقوق الإنسان التي يقوم بها الدائنون والشركات الكبيرة، ما لم تتخذ إجراءات قوية أحادية الجانب للدفاع عن نفسها.

إستراتيجية أممية في وجه رأس المال

يجادل البعض بأنه في حال وصول حكومة يسارية إلى مدريد، فيمكنها عندها أن تستخدم وزنها الاقتصادي «بوصفها رابع أكبر اقتصاد في منطقة اليورو» للتفاوض بشأن التنازلات التي لم يستطع تسييراس في اليونان أن يحصل عليها. لكن عن أية تنازلات نتحدث؟ أهو إعادة إطلاق الإنتاج والتشغيل من خلال الإنفاق العام الكبير والعجوز؟ سيعارض البنك المركزي الأوروبي وبرلين ومعهما على الأقل خمسة أو ستة رؤوس أموال كبرى اتباع مثل هكذا سياسة. أيعني هذا اتخاذ إجراءات مشددة اتجاه المصارف؟ سيفرض البنك المركزي الأوروبي اتباع هكذا سياسات وستدعمه المفوضية الأوروبية.

والمؤكد أيضاً، هو أنه في حال وصول اليسار الجذري لحكومات قبرص أو إيرلندا أو البرتغال أو سلوفينيا أو إحدى دول البلطيق الثلاثة، فلن تملك الوزن الكافي للوقوف في وجه المفوضية الأوروبية أو البنك المركزي العنيد، من أجل إقناعهما بالتنازل عن التقشف وإيقاف الخصخصة وتطوير الخدمات العامة وتقليص الدين بشكل كبير. سيكون على هذه الدول أن تقاوم وأن تتخذ إجراءات أحادية الجانب تكون في صالح شعوبها. هل بإمكان حكومات منطقة اليورو التقدمية أن تشكل جبهة موحدة للتفاوض؟ سيكون مثل هذا الخيار مريحاً به بلا شك إن حدث، لكن إمكانية حدوثه بعيدة ضمن الظروف الانتخابية الحالية.

إن فاز مرشح اليسار في الانتخابات الرئاسية القادمة في فرنسا عام 2022، فهل سيتمتع مع تحالفه اليساري أن يربح الانتخابات العامة التي تليها، وهل سيتمتع حكومة فرنسية يسارية من إصلاح منطقة اليورو؟ يؤمن معسكر ميلانشون بذلك، لكن

من المهم تبني إستراتيجيات أممية تهدف للتكامل أوروبي يربط جميع الشعوب المناهضة لشكل الاندماج الحالي الذي يهيمن عليه رأس المال

يجب أن نكون واقعيين ونذكر بأن بعض الدول لن تكون قادرة على إطلاق التحول لاشتراكية- بيئية، والابتعاد عن التقشف دون مغادرة منطقة اليورو، حيث يجب أن يقوموا بإصلاحات نقدية، مثل: فرض ضرائب تقدمية على المداخل التي تزيد عن 200 ألف يورو وتطبيقها عند الخروج. إن الإجراءات التي يجب أخذها يجب أن تعالج جذور المشكلة، ويجب تطبيقها جميعها بشكل متزامن ضمن برنامج متماسك. إن الإذعان للبنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية ولغيرها من المؤسسات التي تحافظ على مصالح النخب الرأسمالية، لن يؤدي إلا إلى التراخي الذي نشهد عينة منها اليوم في اليونان.

منذ النبوة وحتى المراحل الأخيرة من الدولة العباسية انتفى المفكر العراقي هادي العلوي، خمس عشرة شخصية إسلامية «غير قلقة» وفق تعبيره، من رجال السلطة والمعارضة والأدب والعلم، من بين هؤلاء كان «الملك الناصر» صلاح الدين الأيوبي...

صلاح الدين.. «شخصية غير قلقة في الإسلام»



■ ليلي نصر

«التاريخ أولاً: هو تاريخ السياسة. والسياسة يسيرها أفراد: الحكام والسياسة، من خلال التكامل أو الصراع مع الأمة- الجمهور. وهو من ثم صناعة مشتركة للأمم والملوك. وسيرة الحكام والسياسة والنوار والمعارضين مندمجة في الجمهور بوصفه الوعاء الحاوي لفعالية الفرد: المكيّف له، والمكتيّف معه في آن واحد»...

هذا ما قاله هادي العلوي، في تقديمه لكتابه: «شخصيات غير قلقة في الإسلام»، الذي انتقى فيه شخصيات، من مراحل متعددة في العصر الإسلامي، يرى في سيرتها تكتيافاً لمراحل وسمات شخصية، نموذجية، تقدم نماذج، مضيئة، تتجلى فيها ميزات الفرد الميسر ضمن المرحلة، ووسط الصراع. فما الذي راه في صلاح الدين؟! سنبدأ من المرحلة إلى دوره فيها، وصولاً للسمات الشخصية.

الأجواء السياسية لنشأته

عاش صلاح الدين الأيوبي، ستين عاماً تقريباً، في مرحلة انحطاط الدولة العباسية، في أواخر القرن الخامس الهجري: 1138-1193م. حيث كانت الخلافة العباسية المتهاوية في حينها، لدى المستنجد بالله، الذي استقل في العراق وجوارها بصعوبة، تحيط به الدويلات المستقلة، التي بعضها يخطب للخليفة، ويقم علاقة شكلية مع الحكم الإيديولوجي- المذهبي له، كما في حكم الأسرة الزنكية في الشام، وبعضها مستقل عنه يخطب لخلفائه المستقلين بإيديولوجيا مذهبية إسلامية مختلفة غالباً، كما في حكم الفاطميين في مصر، حيث كانت المذاهب الإسلامية التعبير والحامل الإيديولوجي للتحالفات السياسية.

كان صلاح الدين الشاب قائداً عسكرياً في جيش نور الدين الشهيد- كما لقبه العامة رغم وفاته على فراش المرض- وهو نور الدين زنكي حاكم الشام، في عهد الأسرة الزنكية. تلك التي تولت محاربة الإفرنجية، في هجمات القرون الوسطى الأوروبية على السواحل الشرقية للبحر المتوسط، وعلى مصر.

إذا ما كانت الشام في حينها، تحارب الغزو الغربي، فإن مصر التي كانت تحت حكم الدولة الفاطمية، كانت أيضاً في صراع معهم. يحكمها الخليفة الفاطمي العاضد بالله، الذي كان له وزير يدعى شاور، انقلب عليه وتحالف مع الإفرنج. فاستنجد العاضد بنور الدين ليرسل القائد العسكري البارز أسد الدين شيركو، وهو عم صلاح الدين، إلى مصر، على أن يستوزره عليها، ليكون حاكماً بينما يبقى العاضد خليفة. وقد أتى هذا الاستنجد بعد أن دخل شاور والإفرنج القاهرة، فنهوها وبقيت النار تعمل فيها أربعة وخمسين يوماً... ومع دخول شيركو وجيوش الشام، قام أهل القاهرة باستقبالهم، وحرق دار شاور والانتقام من خيانتة. توفي شيركو بعد شهرين من دخوله مصر، وخلفه صلاح الدين، الذي استلم صلاحيات الحكم من العاضد، ذاك الذي لقبه بالملك الناصر. وكانت هذه العلاقة هي طبيعة الحال في تلك المرحلة، التي أصبح فيها القادة العسكريون هم الحكام الفعليون،

والخلفاء هم الواجهات الإيديولوجية، في وضع المصون غير المسؤول.

حافظ صلاح الدين على الخطبة للعاضد بالله، وبالتالي على المذهب المتبع في الخلافة الفاطمية، إلا أن قائده نور الدين زنكي في الشام، أراد له أن يغير الخطبة، وبالتالي المذهب العام، لأسباب سياسية تتعلق بالعلاقات بين الشام وبغداد. فكانت في مرحلته نهاية الخلافة الفاطمية، وبداية المرحلة الأيوبية في حكم مصر والشام، التي كانت تتبع في الإيديولوجيا والخطاب، للمذهب المتبع لدى الخلافة العباسية.

أما سياسياً فإن هذه المرحلة، كانت المرحلة الوحيدة تقريباً في عصر الانحطاط التي عاد فيها التوحد بين الشام ومصر، على أساس قضية جامعة، هي مواجهة الغزو الأوروبي... وكان لهذه المرحلة قائدها الأبرز، وهو صلاح الدين الأيوبي، الذي استطاع أن يحقق خرقاً في مسار التراجع المستدام في تلك المرحلة.

المعارك والتحرير

معارك صلاح الدين عديدة... وقد تركزت في سواحل الشام حيث كان الغزو الأوروبي قد وجد نقاطاً وقلاع استقرار، وتوغل شرقاً في القدس، وفي الأردن وصولاً إلى الكرك على طريق الحج. استطاع صلاح الدين أن يجمع قوات لمواجهة الغزو الأوروبي، من مصر والشام وحلب، وكردستان، والجزيرة، وكان الأوروبيون عموماً أكثر عدداً في كل المعارك. المعارك التي بدأت قرب بانياس في معركة مرج عيون، ولم تنته في حطين بين طبرية وعكا، التي أسر فيها جميع حكام المدن المحتلة من الأوروبيين، إلا حاكم طرابلس الذي انسحب قبل نهاية المعركة. واستعاد فيها قلعة طبرية، وعكا وصيدا وبيروت وغزة وعسقلان ونابلس وبيسان وأراضي الغور ومجمل خمسين مدينة وموقع، ثم حاصر القدس، حتى دخل محتلوها في مفاوضات استسلام، وخرجوا منها. بعد حطين خرج إلى اللاذقية، وجبله واستعادها، ولكنه عجز

ففي حطين مثلاً تم التعامل مع الأسرى وفق منطق محدد، فمن كان من بين فرسان الدواية والاستبارية وهم نخبة الفرسان الأوروبيين كان يعدم، بينما أرسل بقية الأسرى إلى دمشق للاعتقال، وفي القدس خرج المحتلون منها، مقابل تعويضات مالية عن كل شخص. وكان لتعامله مع جيشه تكتيك دائم، للاستراحة المنظمة، بين المعارك الكبرى، وكان هذا قطعاً للتعامل المتبع منذ العهد الأموي، بنمط علاقة العبودية في الجيش. بالإضافة إلى توزيع غنائم الإفرنج، على الجيش والمقاتلين... حتى أن البعض رأى أن لطريقة المداراة هذه مردوداً سلبياً على وتيرة القتال، بينما يرى البعض أنه واحد من أسرار درجة تنظيم جيشه، وإنجازاته.

ديمقراطية ثقافية

واحد أيضاً من محددات طبيعة حكمه، والمرحلة، هو الظواهر الثقافية التي احتواها حكمه، وأنتجت في عهده، وكان أبرزهم موسى بن ميمون أكبر فلاسفة اليهود في العصر الإسلامي، الذي كان من أهل الاندلس، وهناك لم يستطع أن يعلن دينه، بينما عاد لدينه في القاهرة وبحماسة صلاح الدين. يضاف إليه الوهراني، الذي كتب في الدهاء السياسي، وفي النقد السياسي، تناول أرباب الدولة بدءاً من أخوة صلاح الدين، وندد بالفقهاء والقضاة، وكان يلاحق أموال فساد الحكام في نقده... ولا يمكن أن يكون هذا إلا بحماية الملك الناصر، وبتكليف منه. وقد سادت أدبيات النقد السياسي في عهده، فكان منها ما كتبه عبد الرحمن بن نصر إذ افتتح كتابه: «النهج المملوك في سياسة الملوك» إذ قال:

«اعلم أن الجور هو العدول عن الحق، واستمراره يحل نظام الطاعة من الرعية، ويبيعه على ترك النصيحة، وعدم النصرة، ويحملهم على نصب الغوائل وتربص الدوائر. وليس شيء أسرع إلى خراب الأرض ولا أفسد لضماير الخلق منه...».

عن فتح أنطاكية، وقبل بعرض الهدنة، ثم عاد ليفتح صفد وصور. وقبل مماته كان صلاح الدين قد حرر كل مدن الشام ومصر من الغزو الأوروبي، إلا أنطاكية وطرسوس قرب مرسين في تركيا.

إن معارك التحرير التي قادها صلاح الدين، كانت استثناء في ظروف المنطقة في مرحلة الانحطاط تلك... وكانت مبنية على ركنين، الأول: القضية الجامعة بمواجهة الغزو الأوروبي التي مكنت من توحيد مصر والشام واستخدام القدرات من المنطقة كافة رغم تداعي الدولة الإسلامية في حينها. والركن الثاني: كان يرتبط بسماته وقيادته، والتوافق الشعبي الواسع حوله... وهو ما يأخذنا إلى جوانب شخصيته.

شخصيته وخصاله

الشاب العائد إلى أسرة كردية عريقة، من أصول أذربيجانية، ولد في تكريت في العراق، ونشأ في دمشق، وحارب في مصر والشام، وحكم بنفوذ وصل اليمن. وكان لهذا الإرث العائلي القادم حديثاً من الجبال، أثر في تكوين شخصيته: علاقته بالجمهور، وسلوكه السلطاني، وطبيعة قيادته العسكرية... فصالح الدين كان سلطاناً ذا شعبية... والخلفاء والملوك والسلطين بعد حكم الراشدين، لم يكونوا يوماً موضع شعبية، ولكنه كان من بين قلة استثنائية، وتحديداً من بين القادة العسكريين في مراحل انحطاط الدولة العباسية. أحبته العامة ليس كبطل مهاب فقط، بل كحاكم.

وكان كردياً عسكرياً جبلي الوجدان، ولكنه إسلامي الثقافة، أي: قادر في شخصه على الجمع بين متطلبات الإيديولوجية الحاكمة الإسلامية، وبين التدين الشعبي. ما انعكس أيضاً في سلوكه كقائد غير «سلطاني»: بمعنى الاستبداد، والبذخ. فلم يترك وراءه في خزانته سوى دينار واحد، كما لم يبذخ على القصور. وفي عهده لم تستبح المدن، كما أظهر التزاماً صارماً بقوانين الحروب المتبعة،

معارك التحرير التي قادها صلاح الدين كانت خرقاً في مسار التراجع المستدام في مرحلة الانحطاط

اللغات مفاهيم للعالم



أتقن فريدريك إنجلس العديد من اللغات، بما في ذلك جميع اللغات السلافية، حتى أنه خطّط لتأليف كتاب في علم القواعد المقارن لهذه اللغات. كما عرف أيضًا اللغة القوطية، والسنديك الإسكندنافية، والسكسونية القديمة، ودرس اللغة العربية، وتعلّم اللغة الفارسية في ثلاثة أسابيع فأناها «مجرد لعبة أطفال». كانت لغته الإنكليزية المنطوقة والمكتوبة لا تشوبها شائبة. قيل عنه إنه «يتلعثم في 20 لغة».

قاسيون

بينما كان كارل ماركس قادراً على القراءة بجميع اللغات الأوروبية ومنها: الإسبانية والإيطالية والهولندية والاسكندنافية والروسية، وبارعاً في الإنكليزية ويعرف أعمال شكسبير عن ظهر قلب، وعلى القراءة والكتابة باليونانية واللاتينية، والكتابة بثلاث لغات: الألمانية والفرنسية والإنكليزية. وكرّر مراراً القول: «اللغة الأجنبية هي سلاح في صراع الحياة».

وقع لينين في حب اللاتينية في الثانوية، لدرجة أن معلّمه توقع له مستقبل علامته في هذه اللغة التي قرأ أعمال عمالقتها باللغة الأصلية، والتهم أعمال غوته خلال العقدين اللذين قضاهما في منفاه. وتكلم الإنكليزية

بلكنة إيرلندية، لأنه تعلّمها من أستاذ إيرلندي في لندن. وأجاد الروسية والفرنسية والألمانية وغيرها. وبعد اعتقال أنطونيو غرامشي من قبل الفاشية الإيطالية، طلب- في رسائله من السجن- الحصول على كتب قواعد اللغتين الألمانية والروسية، معتبراً أن «اللغات الحديثة بالنسبة للسجين هي بالتأكيد أكثر الأشياء جدوى في أن تُدرّس، وأنّ السجين السياسي يجب

تعلّم أكبر عدد ممكن من اللغات الأجنبية بهدف الاتّصال بأنواع الحياة الثقافية المختلفة، فلا بد من تعلم اللغة القومية جيداً. فالثقافة العظيمة يمكن ترجمتها إلى ثقافة عظيمة أخرى؛ بمعنى أن لغة قومية غنية تاريخياً ومركبة يمكنها ترجمة أية ثقافة عظيمة أخرى، أي: أن تكون تعبيراً عالمياً. أما اللهجات المحلية فلا يمكنها أن تفعل ذلك».

عليه أن يستخلص الدم من الصخر». ويقول غرامشي: «إن كل لغة تحتوي عناصر مفهوم ثقافي للعالم، ويمكن الحكم على مدى تعقيد مفهوم الإنسان للعالم من خلال لغته. فمن يتكلم لهجته المحلية أو القومية فقط يشارك بالضرورة في فهم حدسي إقليمي ضيق متحجر خارج نطاق الزمن. واهتمامات هذا الإنسان ضيقة ذات طابع اقتصادي غير شامل. وإذا

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



يقول الشاعر توفيق زياد: هنا باقون، كأننا عشرون مستحيل، في الد والرملة والجليل، هنا على صدوركم باقون كالجار، وفي حلوكم، كقطعة الزجاج كالصبار، وفي عيونكم، شعلة من نار، هنا على صدوركم باقون كالجار، نجوع، نغري، نتحدى، ننشد الأشعار، ونملا الشوارع الغضاب بالمظاهرات، ونملا السجون كبرياء، ونصنع الأطفال جيلاً ثائراً وراء جيل، كأننا عشرون مستحيل، في الد والرملة والجليل. في الصورة طابع بريدي سوفيتي صدر سنة 1983 تأييداً «لمقاومة الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة».



استعادة 103 قطع أثرية

استعادت دائرة الآثار في درعا بالتعاون مع المواطنين 103 قطع أثرية كانت معدة للتهريب في بلدة الجيزة بمحافظة درعا، وتعود القطع الأثرية إلى العصر الروماني الذي يبدأ من أواسط القرن الأول ق.م. يذكر أنّ مدرج بصرى الشام الأثري العائد إلى الفترة نفسها مدرج في قوائم اليونسكو للتراث العالمي. وتعرضت الآثار في سورية إلى النهب والتخريب والتهريب الممنهج على يد مجموعات وعصابات مختلفة في الجزيرة ودير الزور والرقّة وحلب وإدلب ودرعا والسويداء وريف دمشق وغيرها، وتحدثت تقارير إعلامية عن ظهور الآثار السورية المنهوبة في بعض المتاحف الأوروبية.

مسرح خيال الظل السوري

أدرجت اليونسكو «مسرح خيال الظل السوري» في قائمة التراث الثقافي العالمي غير المادي للعام 2018، والذي يحتاج إلى حماية فورية. يذكر أن مسرح خيال الظل عرف في المنطقة مع عصر الفلسفة العربية الإسلامية، وتمتع بشعبية كبيرة، إذ كان يناقش قضايا سياسية واجتماعية بطريقة ساخرة. كما أدرجت اليونسكو الأراجوز المصري أو «العين السوداء» في قوائم التراث الثقافي العالمي غير المادي لهذا العام. وكانت أدرجت في وقت سابق فن التحطيب أو الرقص بالعصي الغليظة، بالإضافة إلى السيرة الهلالية وجوانب أخرى من تراث شعوب المنطقة.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحماسة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقّة	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/ 12/ 02» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الرأسمالية تعادي الحب والانسان



تصدت المنظومة الفكرية الرأسمالية للأمراض الناتجة عن المجتمع البورجوازي وعلاقاته إما بالتمويه أو القمع وإما بطرق «علاجية» تركز نفسها على ذات الأرضية البوجوازية ولا تنفصل عنها، حيث في جوهر الطرق العلاجية يكمن المنطق الإصلاحي نفسه.

■ محمد المعوش

الفكر الإصلاحي حاضر في برامج ومناهج الأحزاب والقوى الاجتماعية التي تنعكس في شكلها الاقتصادي أو النقابي مثلاً، كما هو أيضاً حاضر في الميدان الصحي النفسي والجسدي والعلاقات الاجتماعية والأسرية على السواء.

الحل الإصلاحي

لتشوهات «الحياة الشخصية»
انتعاش التيار الإصلاحي الاجتماعي في المدارس العلاجية النفسية والاجتماعية وتطوره جاء على أساس تعاضد التشوهات في الحياة النفسية والاجتماعية، وخصوصاً بعد الانتقال إلى الليبرالية في العلاقات والثقافة الاجتماعية، أو ما يسمى بمجتمع الاستهلاك. حيث حصلت طفرة في المجتمعات الغربية، ولاحقاً في الدول التابعة، إن كان في كم العيادات النفسية أو ما يسمى بالمرشدين الاجتماعيين والخبراء بشؤون الأسرة أو الزواج وغيره. ترافق ذلك مع تعاضد المنشورات من كتب ومجلات ومواقع إلكترونية تطال الجوانب الشخصية من حياة الفرد، وفي معظمها تتوجه إلى أبرز قضية والتي تكاد تكون مركزية أي: الحب، والعلاقة المشتركة الناتجة عنه أي الزواج. ويكمن جوهر

هذه التيارات بتعليم وتقديم مشورة حول كيفية إدارة الحياة الشخصية والأسرية حتى يكون الحب أو الشراكة الاجتماعية ناجحة، خصوصاً في ظل النسب المرتفعة لمعدلات الطلاق أو عدم الزواج أو عدم قيام أو تعطل أو تعثر العلاقات العاطفية. وطبعاً كل المشورات لا تنطلق إلى التغريب الفردي والاجتماعي والتفكك والعزلة وتفرغ الإنسان من مضمونه كفاعل ومنتج في ظل الرأسمالية. هذا الجانب على قدر من الأهمية ليس فقط من أجل كشف نفاق وزيف التباكي الكاذب وكمية الدجل «العلمي والثقافي» في الفضاء الليبرالي عالمياً، بل هو ضرورة من أجل الإطالة على جانب حاضر وبقوة في المعاناة الاجتماعية، والذي لا يمكن حله بالمقولات العامة حول رفض التماسك الاجتماعي، بل حله فقط في تغيير جذري في بنية العلاقات الاجتماعية على أساس التنظيم الاقتصادي النقيض للرأسمالية، وما تنتجه من تغريب.

الذات والحب في زمن الليبرالية
كانت القضايا العاطفية موضع اهتمام مبكر لدى تجارب خُبرت هذه التناقضات باكراً، بشكل خاص في الاتحاد السوفييتي أو في الغرب، ولكن لم تتحول إلى مسائل سياسية مباشرة تطالها البرامج والسياسات الاجتماعية والثقافية بشكل بارز. وبشكل مكثف، إن الذات الفردية وفي سعيها للتحقق فإنها تطلب الاعتراف بها على حد تعبير هيجل. هذا الاعتراف الذي يحصل وفق إحداثيات المجتمع الرأسمالي

انتعاش التيار الإصلاحي الاجتماعي في المدارس العلاجية النفسية والاجتماعية وتطوره جاء على أساس تعاضد التشوهات في الحياة النفسية والاجتماعية

من خلال معاييرها إما التي تركز على المظهر الخارجي الفردي، أو النجاح الاجتماعي المرتبط بالثروة والمال، أو حتى النجاح الفردي وحلمه الليبرالي من خلال المهنة «المؤثرة». والتي لا تخرج عن منطق الحاجة للملك من أجل تثبيت الاعتراف، خصوصاً إذا اعتبرنا أن الليبرالية تقدم الفرد على أنه وجود متميز بحد ذاته، بمعزل عن دوره وإنتاجه الإنساني «إلا ما هو مرتبط بمنظومة القيم الرأسمالية»، ما دفع ثيودور رايك الباحث النفسي النمساوي لكي يعلن في أحد كتبه «لو كان الحب حباً» في إشارة إلى تحول الحب إلى علاقة تملك تعوض فقدان التميز الاجتماعي فتصير العلاقات العاطفية تعويضاً وبديلاً ليحس الفرد بوجوده المتميز. هكذا تتأسس شروط الاعتراف عامة حسب منطق الليبرالية، ولا تخرج العلاقات العاطفية والحب ومن ثم الزواج عنها.

بين الواقع والمثال

إذا عدنا إلى حساب البيدر الواقعي، فإن الإنسان المهتم سياسياً ودوره الاجتماعي محصور بعجلة الربح الرأسمالية وتأثيره الاجتماعي معوم فهو خارج الاعتراف بالضرورة. مضافاً إلى ذلك تزايد الفروقات الفردية على أساس التمايزات والسمات الفردية، وهو ما يعني ارتفاع حجم الانتقائية، التي تصطدم بكابح العزلة وضيق الحلقة الفردية المحصورة بـ «عمل- منزل» غالباً. أليست مؤسسات «التعارف» مثلاً في الغرب وقليل في البلاد التابعة هي إيجاد مخرج لهذا التناقض؟!

والتي تلعب دور «الخطابة» في شكلها الحديث. والشكل الروتيني الفاقد لحياة منتجة على المستوى الفردي يصير هو أيضاً طابع العلاقات المشتركة. وطبيعي أن يفقد الناس الاهتمام المتبادل أو حتى لا يجدوا هذا الاهتمام أساساً تجاه بعضهم. وطبيعي أن تنهار العلاقات والزواج فالرابط بين الأفراد شكلي ومسلوب من أي مضمون يشد الناس إلى بعضهم البعض. بل ما يبقى هو قيم الاستهلاك والمشاكل اليومية التي تضيف إلى هذا الانقطاع الموضوعي تفككاً.

بين التفكك والتجميع

إن التفكك والانقطاع والتباعد ليس مطلقاً ولا نهائياً، حتى ضمن النظام الرأسمالي نفسه، فوعي المعاناة التغريبية من جهة، ووضع حلها على جدول الأعمال الفردي ومن ثم الجماعي، يُحوّل منطق التفكك إلى منطق تقارب وتجميع. فعندما يصير دور الفرد مرتبطاً بفعاليته وبهمته وهموم الآخرين، يكسب اعترافاً اجتماعياً بالضرورة، وبالتالي حتى العلاقات الفردية الشخصية التي قد تنشأ في هذا السياق تكتسب مضموناً حقيقياً، حباً كانت أو صداقة أو غيره. وهذا لا يعني أن هناك وصفاً فردية أو خارج منطق الصراع نفسه وتردد وتقدم وتجذير الحركة السياسية نفسها. أي: ببساطة لا وجود لـ «قواعد الحب العشرين» كما تحمل عناوين الكتب الرائجة اليوم، بل هي عملية في جوهرها ترتبط بالضرورة بتعقد الصراع نفسه ومصائره. فالحب أيضاً وفي النهاية هو صراع ضد الرأسمالية.